

جامعة سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
محاضرات حول مقياس القضايا الدولية والوطنية الراهنة
موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص: الإدارة المحلية
مطبوعة جامعية
موسومة بعنوان:

القضايا الدولية والوطنية الراهنة

إعداد الأستاذ:
د بلحاج الهواري

السنة الجامعية:
2021-2020م

فهرس المحتويات

مقدمة.....ص03.

1-القضايا الوطنية:

1-التحول الديمقراطي.....ص04.....ص05.

2-الحكم الراشد.....ص06.....ص10.

3-الفساد.....ص11.....ص14.

4-الأزمة البترولية واثارها على الاقتصاد الوطني.....ص15.....ص16.

2-القضايا الدولية:

5-السياسة الخارجية الأمريكية: الإرهاب الدولي والتسلح والديمقراطية وحقوق

الإنسان.....ص17.....ص35.

6-ثورات الربيع العربي.....ص36.....ص51.

7-قضية الإرهاب العالمي.....ص52.....ص55.

8-قضية السباق نحو التسلح.....ص56.....ص59.

9-الأزمة الصحية العالمية فيروس كورونا نموذجا.....ص60.....ص62.

10-ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....ص63.....ص64.

خاتمة.....ص65.

قائمة المراجع.....ص66.....ص74.

مقدمة:

سنحاول التطرق من خلال هذه المطبوعة التي تتمحور حول مقياس القضايا الدولية والوطنية الراهنة، وموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: الإدارة المحلية، إلى أهم القضايا الوطنية والدولية الحالية.

موسومة بعنوان: **القضايا الدولية والوطنية الراهنة.**

حيث ستتم الإشارة لعدد من القضايا الوطنية والدولية، والتي شغلت الرأيين الوطني والدولي، ومنها **وطنيا:**

1-التحول الديمقراطي

2-الحكم الراشد

3-الفساد

4-الأزمة البترولية واثارها على الاقتصاد الوطني

أما دوليا:

5-السياسة الخارجية الأمريكية: الإرهاب الدولي والتسلح والديمقراطية وحقوق الإنسان

6-ثورات الربيع العربي

7-قضية الإرهاب العالمي

8-قضية السباق نحو التسلح

9-الأزمة الصحية العالمية فيروس كورونا نموذجا

10-ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1-القضايا الوطنية:

هي مختلف القضايا ذات الشأن الداخلي، والتي شغلت الرأي العام الوطني.

الموضوع: التحول الديمقراطي

مقدمة:

عرف العالم العديد من التحولات الديمقراطية، والتي أرسدت دعائم الديمقراطية، ومبدأ القانون واحترام الحقوق والحريات في البلدان التي شهدت نجاح تجارب التحول الديمقراطي، فهذه العملية تمتاز بنوع من التعقيد والتشابك، تمر بعدد من المراحل، تبدأ بالتخلص من النظام الاستبدادي، والوصول إلى بناء صرح مؤسساتي ديمقراطي قوي، يتم التأسيس فيه لمشاركة سياسية حقيقية وفعالة لجميع المواطنين.

قبل التطرق للديمقراطية التشاركية لا بد من الإشارة للديمقراطية والتحول الديمقراطي

مفهوم التحول الديمقراطي:

أعطيت حوله العديد من التعريفات، إذ لا يوجد تعريف جامع أو مانع ودقيق، فكل مفكر أو باحث يعرفه انطلاقاً من منطلقاته الفكرية الخاصة به، ولكونه ظاهرة إنسانية تمتاز بنوع من التعقيد والتشابك.

قبل الخوض في مفهوم التحول الديمقراطي، لا بد من إشارة موجزة لمفهوم الديمقراطية. الديمقراطية: يعود لفظ الديمقراطية إلى اللغة اليونانية القديمة، وهي تتكون من كلمتين demos وتعني الشعب، وكلمة kratos والمقصود بها حكم أو سلطة، وبالتالي كلمة demoskratos تعني حكم الشعب.¹

أما اصطلاحاً، فالديمقراطية، تعني حكم الشعب نفسه بنفسه.

1 تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم، " التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا: دراسة حالة تونس 2011-2017"، عمرو محمد مشرفا، (تيزي وزو: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة، 2017-2018)، ص، 09.

يرى " روبرت دال ": أن الديمقراطية عبارة عن " نظام حكم الكثرة، لذلك فإن الممارسة الديمقراطية حالياً ليست سوى نفس حكم الفرد المطلق وحكم القلة، وتتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة والسعي للوصول إلى حكم الشعب "1.

التحول الديمقراطي:

كلمة " التحول "تقابلها في الإنجليزية كلمة Transition. وتعني " المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر ". ويمكن اعتبار أن عملية التحول Transittion : " بمثابة المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس سياسي لاحق "2.

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي في معناه الواسع، إلى الانتقال من نظام حكم استبدادي إلى نظام حكم ديمقراطي، وتشتمل عملية التحول الديمقراطي على عناصر النظام السياسي كالبنية الدستورية والقانونية، والعمليات السياسية والمؤسسات، وقد تعرف عملية التحول الديمقراطي صراعات وحتى مساومات³. وفي هذا الصدد يرى " علي مصباح محمد الوحيشي ": " أن التحول الديمقراطي يعكس حدوث عملية تبدل أو تغيير جذري، وشامل في بنية المجتمع، وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية "4.

1 تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم، مرجع سبق ذكره، ص،09.
2 بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، دت ن)،ص،17.
3 علي مصباح محمد الوحيشي، " دراسة نظرية في التحول الديمقراطي "، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، ع،02، أكتوبر 2015، ص،53.
4 المكان نفسه.

الموضوع: الحكم الراشد

مقدمة:

يهدف كل من مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة والمساواة، وقد تم استحداث مفهوم الحكم الراشد في المجال السياسي والإداري والاقتصادي، كآلية عامة، ومفهوم جديد لمكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية في الحكم والتسيير والإدارة والعدالة والمساواة.

مفهوم الحكم الراشد:

هناك العديد من التسميات التي تطلق على الحكم الراشد، وكلها تؤدي نفس المعنى ومنها: الرشادة، الحكامة، الحكم العقلاني، الحكم الصالح والحكم الجيد. ويمكن القول أن مفهوم الحكم الراشد ليس مفهوما جديدا، وإنما الرشادة في الحكم والتسيير، هي ما يميز حداثة الحكم الراشد وفعاليتته، فالحكم عموما كمفهوم قديم قدم الحياة البشرية على هذه الأرض، ويتوازي مع تطور حياتهم السياسية والاقتصادية والإدارية.¹

وقد تم استخدام مصطلح الحكم الراشد لأول مرة في المؤسسات المالية، ثم بدأ تدريجيا يستخدم في الميدان السياسي، بظهور العولمة واقتصاد السوق، وبروز فواعل جديدة في العلاقات الدولية، كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في انتشار هذا المفهوم، ونظرا لتفشي ظاهرة الفساد في المجال السياسي في الكثير من الدول، أصبح الحكم الراشد كآلية، ومفهوم جديد يتم الاعتماد عليه لمكافحة مختلف الظواهر السلبية.²

1 ماجد بربريس ويوسف زدام وآخرون، "الحكم الراشد والياتة لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية"، في: مجلة سوسيوولوجيا المدينة والتنمية المستدامة والبيئة، ع، 02، 2018، ص، 52.
2 ماجد بربريس ويوسف زدام وآخرون، المرجع نفسه، ص، 53.

والمتعارف عليه، أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع ومحدد ودقيق لمفهوم الحكم الراشد، فهناك الكثير من التعريفات، منها تعريف البنك الدولي : " الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات، التي تمارس بها السلطة في بلد ما، من أجل الصالح العام".¹ وهذا يشمل ما يلي:

-عملية اختيار القائمين على السلطة، ورصدهم واستبدالهم. (البعد السياسي)
-قدرة الحكومة على إدارة الموارد، وتنفيذ السياسات السليمة (البعد الاقتصادي)
-احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. (البعد المؤسسي).

ويمكن القول، أن الحكم الراشد، هو الحكم الذي يتميز من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالا وعادلا، ويؤدي إلى سيادة القانون، ومحاولة إيجاد توافق بين مختلف الآراء الاجتماعية، ودعم التنمية.²

نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد:

برز مفهوم الحكم الراشد منذ سنة 1989م، في منشورات وتقارير البنك العالمي، حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد في البلدان الإفريقية (جنوب الصحراء)، حيث ربط البنك بين الكفاءة الإدارية للحكومة والنمو الاقتصادي، وعرف هذا المفهوم العديد من التطورات، إلى أن وصل إلى عكسه لمدى قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار يسوده القانون.

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، أصبح التركيز على القيم والمعايير الديمقراطية للحكم الراشد، وذلك بتدعيم المشاركة السياسية، وتفعيل دور المجتمع المدني وشرعية السلطة.³

ويمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مفهوم الحكم الراشد أو الصالح أو الجيد، قد ظهر في السلطة الفرنسية في القرن 13 م، كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح

1 ماجد بربريس ويوسف زدام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص54.
2 بن نعوم عبد اللطيف، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر، عبد الرزاق بن حبيب مشرفا، (معسكر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطبولي، 2015/2016)، ص، 19.
3 المكان نفسه.

قانوني عام 1478م، ثم تم استخدامه للتعبير عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة، كان الهدف منه التسيير الجيد للنظام الاجتماعي، لتحقيق المطالب الديمقراطية، وبالتالي، فإن أصله فرنسي من حيث النشأة والظهور.

عناصر ومكونات الحكم الراشد:

يتكون الحكم الراشد من عدة عناصر، وهي التي يركز عليها هذا المفهوم:

- 1-الديمقراطية يكون أساسها المشاركة الشعبية الفعالة والمراقبة والشفافية والمحاسبة لأداء الحكومة، وتوفير الظروف الملائمة، ومختلف الأطر المؤسسية لمحاربة الفساد.
- 2-سيادة القانون أي احترام مختلف المبادئ القانونية، والتي تساهم في إرساء دعائم العدالة، وحل مختلف النزاعات بالطرق الودية، والقانونية والمساواة أمام القضاء وضرورة استقلاليته.
- 3-حقوق الانسان، منها تعزيز ثقافة حقوق الانسان، وحمايتها من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وتحقيق المساواة والعدالة.
- 4-مؤسسات المجتمع المدني، تعتبر من أهم عناصر الحكم الراشد، وعلى الدول أن تعطيها الشرعية القانونية، من خلال سن قوانين تساعد على تشجيع دورها الرقابي، وتحقيق التنمية والمشاركة فيها.¹
- 5-الإدارة الحكومية، أي أن تعمل إدارة الأموال العمومية، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية، لخدمة المجتمع واشراك الشعب في هذه الثروات، ويتم خلق مبدأ تكافؤ الفرص، وشغل المناصب العليا، وفق مبدأ المساواة وعدم الانحياز.
- 6-الإدارة غير المركزية، على الحكومات أن تقوم بتفويض عدد من سلطاتها وصلاحياتها لإدارات غير مركزية (البلدية الدائرة والولاية)، وتشجيع المشاركة الشعبية.²

مجالات الحكم الراشد:

حدد برنامج الأمم المتحدة أربعة أنواع ومجالات للحكم الراشد أو الحوكمة، منها

1 ماجد بربريس ويوسف زدام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، 54.
2 المكان نفسه.

1- الحوكمة الاقتصادية:

ويحتوي هذا النوع على عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الأنشطة الاقتصادية في الدولة وهذا النوع من الحوكمة، يؤثر في عدد من القضايا الاجتماعية، كتحقيق العدالة ومحاربة الفقر، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق التنمية الاقتصادية¹.

2- الحوكمة السياسية:

يتجسد في مجال اتخاذ القرارات السياسية، وتطبيقها وتشريع القوانين في الدولة فالدولة، ولا بد وأن يكون لها جهاز تشريعي مستقل، يسمح للمواطنين من خلاله أن ينتخبوا ممثلهم بكل حرية، وكذا جهاز تنفيذي، وآخر قضائي له استقلالية عن الجهازين السابقين، أي التنفيذي والتشريعي.

3- الحوكمة الإدارية:

تعتبر نظاما لتطبيق السياسات، من خلال تنظيمات ومؤسسات القطاع العام، التي يجب أن تتميز بالفعالية والاستقلالية والشفافية والمساءلة.

4- الحوكمة الشاملة:

تتضمن العمليات ومؤسسات المجتمع، التي تقوم بتوجيه العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لحماية الثقافة والدين والقيم الاجتماعية، وبيئة تضمن مستوى عالي من الرعاية الصحية، والأمن والحرية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد في المجتمع².

وبالنسبة للجزائر، فإنه بالاعتماد على الحكم الراشد كمدخل تنموي، من شأن ذلك تقوية مساهمة المجتمع في قيامه بدور أساسي في المراقبة والمساءلة، وبالتالي، يصبح وسيلة أو مدخلا، يمكن أن يحقق التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني³.

1 نبيل البابلي، الحكم الراشد: الابعاد والمعايير والمتطلبات، (تركيا: تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 09يناير2018)، ص ص، 05-06.

2 نبيل البابلي، المرجع نفسه، ص، 06.

3 المكان نفسه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة تحويل الجماعات المحلية في الجزائر، من مجرد أجهزة ترافق الدولة في السهر على تطبيق مختلف برامج التنمية المحلية إلى هياكل لصنع القرارات المحلية، والاعتماد على لامركزية قوية، من خلال المبادرة بطرح مشاريع محلية وجوارية، وضرورة اشراك مختلف شرائح المجتمع، ومختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، لطرح وتنفيذ مختلف البرامج التنموية المحلية، وذلك عن طريق توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك.

الموضوع: الفساد

تعريف الفساد:

يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس، ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص".¹

أسباب الفساد:

تتعدد أسبابه، وتختلف من دولة لأخرى ومنها:

1- الأسباب الاقتصادية:

-تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:

وذلك عندما يقدم المسؤولون على تطبيق قواعد التنظيم الاقتصادي، حيث يكون المتعاملون الاقتصاديون على استعداد، لدفع رشاي للمسؤولين للحصول على أرباح ومزايا.²

-انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين:

وهذا مما يؤدي إلى انتشار الفساد، حيث يتم دفع الموظفين إلى تلقي الرشاي كوسيلة لزيادة رواتبهم الضعيفة، وبالتالي الزيادة في رواتبهم بهذه الطرق غير المشروعة، إذ تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المتدني للأجور في القطاعين الخاص والعام.

-تعقد النظام الضريبي وعدم كفاية وضوح القوانين والتدابير الضريبية:

بالإضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصيلي الضرائب، إلا أنه يتم تسجيل نقص في الصرامة والرقابة.

1 وارث محمد، " الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاثر السياسة والقانون، ع،08، جانفي 2013، ص،86.
2 وارث محمد المرجع نفسه، ص،87.

- غياب الاستقرار في البيئة القانونية التي تحكم المؤسسات الحكومية:

فالمؤسسات في الدولة عندما تكون صارمة، وتطبق القوانين، يحد ذلك من الفساد، والعكس صحيح.

- كبر حجم الموارد الطبيعية والتضخم في الجهاز الإداري:

فعندما تكون الثروات الطبيعية متنوعة وكثيرة، تساهم في إغراء المسؤولين، وقد تدفعهم لممارسة الفساد، وعدم وجود معلومات دقيقة حول الإنتاج ومراحله، وكميات التصدير والعراقيل البيروقراطية التي تعتبر من أوجه الفساد، فتضخم الجهاز الإداري يؤدي إلى تضییع موارد الدولة، وسوء استغلالها.¹

يختلف شكل الفساد وحجمه، وهو موجود في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن هذه الظاهرة، تعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية، وذلك من خلال تقليل الفرص للحصول على الخدمات الاجتماعية، وتحويل مختلف الموارد، وجعلها بعيدة عن الاستثمار في قطاعات الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والمؤسسات.

- تخصيص حصة الأسد لميزانية الدفاع والتسلح على حساب باقي قطاعات التنمية، وهو ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد.

فالحكومات الأكثر فساداً تميل في العادة إلى الانفاق العسكري الكبير، وذلك لقلّة الرقابة المشددة على هذا الصنف من الفساد.²

الأسباب السياسية للفساد: هناك العديد منها، وهي كما يلي:

الحكومات الضعيفة: ضعف ومحدودية تأثير الأجهزة الرسمية في الدولة على الأجهزة الإدارية، وبروز الولاءات الحزبية على حساب الحس الوطني، وغض الطرف عن المفسدين، وعدم محاسبتهم، وقلّة الرقابة الحكومية، قد يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد، وهو ما يؤثر سلباً على المصالح الوطنية.³

1 وارث محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 87.

2 المكان نفسه.

3 بكوش مليكة، " جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته"، العربي الشحط عبد القادر مشرفا، (وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2013/2012)، ص، 14.

ويؤدي الفساد كذلك إلى عرقلة الديمقراطية، ودولة القانون، وانتهاك الحقوق والحريات، والنقص في جودة الحياة، ويؤدي كذلك إلى ظهور، وانتشار الجريمة المنظمة، ومختلف التحديات والأخطار التي تهدد الأمن الإنساني.

ويعتبر الفساد بمثابة خرق مباشر لحكم القانون، وذلك من عن طريق إساءة سوء استعمال السلطة، وتوظيفها لخدمة أغراض خاصة، ومصالح شخصية، لا تتوافق مع المصلحة العامة التي يهدف النظام لتمثيلها، حيث تتم ممارسة الضغوطات على السلطة القضائية، والتأثير في استقلاليتها، خصوصا هيئات النيابة العامة التي تصبح بمثابة أداة طيعة للدفاع عن النظام لا عن عامة الافراد.¹

اثار الفساد السياسي:

يؤدي الفساد إلى سيطرة جماعة صغيرة على مختلف مناحي الحياة، وبالتالي تصبح المشاركة الشعبية في الحياة العامة في ظل هذه الجماعة الصغيرة، عملية مضللة، وهو ما ينجر عنه إضعاف شرعية النظام، والتأثير في الديمقراطية سلبا، والحكم الراشد، والتأثير في استقلالية القضاء، وحكم القانون، وقلة الرقابة، وتزوير الانتخابات، وعدم وجود المساءلة واستبعاد الكفاءات، والاعتماد على الرشوة والمحاباة في التعيينات الحكومية، خصوصا في المناصب العليا.

والفساد السياسي، يمكن أن يترتب عنه زيادة في الفقر والتمهيش، وإمكانية بروز التطرف، وتناقص مستوى الخدمات الأساسية التي يتم تقديمها للمواطن، نتيجة نهب المال العام، وتهريب العملات الصعبة للخارج من طرف فئة نافذة، تسيطر على مقاليد السلطة في نظام الحكم.

أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد:

تلعب أجهزة الرقابة ومحاربة الفساد دورا هاما في مراقبة المال العام، والسهر على حسن سير الإدارات العامة، ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، فبناء على تقارير أجهزة الرقابة، تتم مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن الفساد من قبل البرلمانات.

1 عزمي الشعبي، " الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية"، (فلسطين: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، تقرير في إطار مشروع إقليمي في المنطقة العربية، تحت إشراف منظمة الشفافية العالمية جوان 2014)، ص، 05.

ولكي تقوم هذه الأجهزة الرقابية بدورها على أكمل وجه، لا بد وأن تتمتع بالاستقلالية والنجاعة، وهذا ما تكفله لها الدساتير، لكن الواقع عكس ذلك، إذ يتم تعيين رؤساء أجهزة الرقابة، أو حتى عزلهم من مناصبهم من طرف السلطة التنفيذية.

وقد قامت عدد من الدول العربية بوضع أطر دستورية لمعالجة قضية الفساد، وهناك العديد من الخيارات لتصميم الدساتير، الهدف منها الحد من الفساد، ومنها منح صلاحيات الرقابة للسلطة التشريعية، أو الأجهزة العليا للرقابة، أو أجهزة مختصة في مكافحة الفساد، أو المحاكم المختصة في مكافحته.¹

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

"...تؤمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خارطة طريق للحدود الدنيا التي ينبغي للدول اعتمادها لمعالجة الفساد. وهي تضم تدابير لمنع والتجريم، وتطبيق القانون والتعاون الدولي، واسترداد الممتلكات، وتدعو منظمة الشفافية الدولية لتبني " منظومة النزاهة الوطنية «التي تحقق التوازن بين " ركائز النزاهة الثمانية " في أي بلد: الإرادة السياسية، الثقافة الأخلاقية في الخدمة المدنية، وكالات مكافحة الفساد، البرلمان، المشاركة العامة، المحاكم، وسائل الاعلام، والقطاع الخاص، وتحتاج منظومة النزاهة الوطنية إلى التنسيق، وتبادل المعلومات المحدثة لمكافحة الفساد ومنعه."²

1 عزمي الشعبي، مرجع سبق ذكره، ص، 05.
2 عزمي الشعبي المرجع نفسه، ص، 29.

الموضوع: الأزمة البترولية واثارها على الاقتصاد الوطني

الأزمة البترولية 2014:

تعرض الاقتصاد الجزائري في سنة 2014 م، لأزمة بترولية، والتي جاءت بعد انتعاش في أسعاره قبل هذه السنة، فما هي أسباب هذه الأزمة؟
والشيء الملاحظ، هو أن أسعار البترول، قد عرفت منذ جوان 2014م، هبوطا وتدنيا كبيرا في الأسواق العالمية، فبعدها كان خام برانت يقدر ب 110 دولار للبرميل، هبط ليصل في بداية جانفي 2015 م إلى أقل من 50 دولارا، ويرجع ذلك بفعل العرض الكبير، يقابله طلب أقل، وبدء الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد على النفط الصخري.¹

بالإضافة إلى ضعف النمو في دول الاتحاد الأوروبي، الصين والبرازيل.
تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على الريع البترولي، وذلك لتمويل مشاريعها التنموية في شتى المجالات، منذ حقبة الاستقلال سنة 1962م، ويلعب النفط دورا كبيرا، وغير مباشر في دعم الرواتب والأجور الخاصة بالعمال، وكذا تمويل الاستهلاك العام والخاص، ودعم النشاط الزراعي والصناعي، وبالتالي أصبح الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات أسعار البترول، وبالتالي كان لا بد من التفكير في ترشيد النفقات، والتركيز على القطاعات التي تقوم بخلق الثروة، وبالتالي إيجاد طرق أخرى للتمويل، بالإضافة إلى أن البترول، هو ثروة زائلة مستقبلا.²

فمثلا، في سنة 1986 الأزمة البترولية، أثرت في التسعينيات، ونهايتها حيث أثرت أسعاره المتدنية على الاقتصاد بشكل كبير، حيث أدى ذلك إلى وقوع الجزائر في شبك المديونية، وشروط صندوق النقد الدولي، وبنك الانشاء والتعمير، كما أدى تدني الأسعار

1 بن بلخير الزهراء، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من 2000 إلى 2015"، سفيان مصطفى مشرفا، (أدرار: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد، 2016/2015)، ص،36.

2 بن بلخير الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص، 38.

إلى غلق الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتسريح آلاف العمال، وزيادة معدلات البطالة، والفقر ومختلف الآفات الاجتماعية، وعرقلة عجلة التنمية.¹ وللإشارة فقط، يشكل النفط ما مجموعه 98 بالمائة من صادرات البلاد، وعرفت مداخيل النفط تدنيا كبيرا، بسبب انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيؤثر سلبا على الميزان التجاري في سنة 2014 م، وقد وصلت الصادرات إلى 61.1 مليار دولار، أي انخفضت بنحو 9 بالمائة، مقارنة بسنة 2013 م، ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015 م، وبالتالي، لن تتم تغطية أكثر من 60 بالمائة من الاستيراد الكلي، أي 50 مليار دولار.²

الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة النفطية وتنويع الاقتصاد

- للسير قدما نحو اقتصاد أكثر تنوعا لا بد من القيام بما يلي:
- تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي وتشجيع الصناعية غير البترولية، وتخفيض الضرائب.
 - تشجيع دخول المستثمرين الجدد للتقليل من تكاليف الإنتاج النفطي.
 - الاهتمام بالصناعات المعدنية والكيماوية.
 - دعم القدرة التنافسية في سوق العمل عن طريق التركيز بصفة كبيرة على تنمية الأجور بما يتماشى مع الإنتاج.³
- أهم التوصيات للخروج من الأزمة والتبعية للنفط
- اتخاذ إجراءات وقائية، وذلك بتطوير الإعانات التي جرت برمجتها بصفة فعلية في المجالات الاجتماعية للسلم والأمن الاجتماعي في الدولة.
 - ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة، التي قد تؤدي بصفة تدريجية إلى تحرير الاقتصاد من التبعية للنفط.⁴

1 بن بلخير الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص، 38.
2 عبد الجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري...
3 موسى باهي وكمال رواينية، " التنويع الاقتصادي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع، 05، ديسمبر 2016، ص، 150.
4 سمير سعيقان وبدد الله بن حمد العطية وآخرون، " تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، (الدوحة: سلسلة ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص، 127.

2-القضايا الدولية:

الموضوع: قضايا السياسة الخارجية: الإرهاب الدولي والتسلح، الديمقراطية وحقوق الإنسان

سيتم التطرق لقضيتي الإرهاب الدولي والتسلح، وكذا الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارهما من أبرز قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. لكون الولايات المتحدة الأمريكية، اهتمت بالجانب الأمني عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح يتصدر أجندة سياستها الخارجية.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي كقضية للسياسة الأمريكية

سيتم تناول أهم المواقف الأمريكية فيما يتصل بظاهرة الإرهاب الدولي. من خلال الإشارة إلى التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب على الإرهاب.

في البداية لابد من التطرق لأهم خصائص وسمات هذه الأحداث، وردود الأفعال الأمريكية عليها، فقد تم اعتبار يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001م، بمثابة منعرج كبير على

● الإرهاب: يقصد به استخدام العنف بطريقة غير قانونية، (أو التهديد به) بمختلف أشكاله، كالتصفية الجسدية، والتشويه والتعذيب والتخريب والانفجارات، لتحقيق هدف سياسي معين، كالتأثير في المقاومة والمعنويات، واستخدامه كطريقة للحصول على معطيات وبيانات ومعلومات أو حتى أموال، وبصفة عامة، استخدام القوة والإكراه لإخضاع طرف معارض لرغبة الجهة التي ترعى وتدعم الإرهاب وتقوم به، للمزيد من التفصيل، يمكن الاضطلاع على ما يلي:

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الهدى، د.ت.ن، ص، 153.

وفي العديد من المرات، يتم الخلط عن قصد بين مفهومي الإرهاب والمقاومة، وحق الدفاع عن النفس، فالمقاومة: نوعان، مقاومة للسيطرة والاستبداد والاحتلال، والمقاومة بهدف التغيير، للمزيد من التفصيل أكثر، أنظر:

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الأحرف من: م، ن، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالاشتراك مع دار الهدى، د.ت.ن، ص، 288.

- بيد أن حق الدفاع عن النفس، فيمكن القول أنه في يد الدول الكبرى فقط، وليس متاحا لبقية الدول الأخرى، بل يمكن استعمال القوة العسكرية بحجة الدفاع عن النفس ضد الدولة التي يتم التأكد من تورطها في اعتداء ما، ويمكن أن تقوم هذه الدول الكبرى بحرب استباقية للدفاع عن نفسها، وهذا ما يرفضه الكثيرون من باقي دول العالم الثالث. والدفاع عن النفس أجازته وأقره الإسلام في حالة وجود عدوان، للمزيد من التفصيل أكثر، أنظر:

- أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، تقديم: محمد المجذوب وأحمد سرحال، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط، 1، 2005، ص، 126.

- ما يمكن ملاحظته، هو أن الدول الغربية والدول العربية والإسلامية، تختلف في تعريفها للإرهاب، ليس باعتبار أنه يقوم على العنف، وإنما في ما يتصل بالمقاومة، التي يرى الغرب أنها إرهاب، كالاتهامات الغربية لحركات المقاومة في فلسطين بأنها تمارس الإرهاب.

المستوى الدولي. فقد أسست هذه الأحداث لتداخل والتقاء حقتين تاريخيتين، مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي أي في عام 1989م، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الأولى عالمياً، وتمكنت من التربع على عرش النظام العالمي الجديد، ومرحلة جديدة، عرف فيها العالم ضرب مركز قيادة النظام العالمي، وظهور الصين والسباق نحو التسليح النووي، ورجوع روسيا للعب دور على مسرح السياسة العالمية، والدعوات الفرنسية والصينية والروسية لبناء نظام عالمي قائم على تعدد الأقطاب.1

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى إعادة تشكيل السياسات الخارجية للبلدان الكبرى. وبالخصوص أمريكا، ومن أهم النتائج التي خلفتها، هو أنها أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع هدف القضاء الإرهاب، ومعاينة الدول التي تدعمه، واعتبار أنه الهدف المحوري للسياسة الخارجية الأمريكية. وهذه المرة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، بالتركيز على هدف محدد ورئيسي في سياستها الخارجية، وهو محاربة التطرف والإرهاب.2

ويمكن القول أنه في إطار سياستها الخارجية التي تقوم أساساً على حماية أمنها ومصالحها الوطنية، لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بظهور دول مناوئة لسياساتها مثل: إيران التي ترى بأنها تريد أن تصبح يوماً قوة نووية، ذلك لأن أمريكا، كانت تصف النظام الإيراني " بالراديكالية "، ودعم المقاومة الإسلامية في لبنان، ومعارضته لمشاريع ومبادرات الحلول السلمية بما في ذلك خطط إسرائيل واستراتيجياتها، وبرنامجه النووي الذي أثارت حول العديد من الشكوك أنه ذو نوايا عسكرية بحتة، كلها مسائل وقضايا ستؤدي لا محالة إلى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. 3 إضافة إلى عدد من الدول العربية الأخرى المناوئة للسياسة والمصالح الأمريكية كسوريا وغيرها من البلدان الأخرى.

1 توفيق المدني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب: دراسة، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003، ص ص، 134 - 133.

2 المرجع نفسه، ص، 134.

3 سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أبريل 2008، ص، 299.

ولكي يتم فهم طبيعة الحرب الأمريكية على الإرهاب التي أعلنتها أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى ما جاء على لسان " فرانسيس تايلور، " Francis Taylor « ، والذي كان يعمل كعضو في مكتب التنسيق لمكافحة الإرهاب في أمريكا، وتصريحه هذا تم في نوفمبر 2001، قائلاً بأن: الحرب التي تم إعلانها ستكون طويلة الأمد، وستأخذ عدة صور وأشكال. 1

ويعتبر أغلب المشتبه فيهم من السعودية ومصر، واللذين يمكن اعتبار حكوماتهما بأنهما معتدلتان وحليفتان لأمريكا، ولا تعتبران من أعداءها، ولهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، قد عبرت عن امتعاضها الكبير من هؤلاء الذين ينتمون لهذين البلدين. 2

وفي هذا المجال، عملت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الضغط على الدول العربية والإسلامية، بما فيها الجزائر لفرض شروط وقيود على الجمعيات الخيرية. وما تقوم به من أنشطة وأعمال تطوعية، بحجة أن هذه المؤسسات والجمعيات تقوم بدعم العنف وتمويل الإرهاب مادياً والإشادة بالأعمال الإرهابية، وباعتبار أن هذه الجمعيات تنضوي ضمن راية المجتمع المدني، إذ تم التضييق عليها، وبالتالي، فقدت الكثير من استقلاليتها. ودعت أمريكا الدول العربية والإسلامية إلى ضرورة تشديد الرقابة والقيود على حرية الصحافة، وذلك استناداً إلى أن أي انتقادات لاذعة للسياسة الأمريكية أو الإسرائيلية، يمكن اعتباره حسب وجهة النظر الأمريكية تحريضاً على الكراهية والعنف والإرهاب. وقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك على هذه الدول من أجل اتخاذ تدابير عقابية في حق التنظيمات والجماعات والأفراد الذين لهم علاقة بتنظيم القاعدة، والملاحظ أن هذه البلدان، وجدت بذلك ذريعة

1 -Francis Taylor, " La Politique Des Etats-Unis en Matière de Lute contre Le Terrorisme " ,
Dans : Terrorisme : Evaluation de la menace contre- mesures et Politique, **Les Objectifs de La Politique Etrangère des Etats-Unis**, Vol 6, N 3, Novembre 2001, p.07

2 روزمزي هوليس، " الإرهاب في الشرق الأوسط: الوسائل و الغايات "، **المستقبل العربي**، العدد، 274، ديسمبر 2001، ص، 07.

وحجة للتضييق من هامش الحريات وحقوق الإنسان، ومحاولة إعاقة الديمقراطية في هذه المجتمعات، وذلك كله تحت اسم ما عرف بـ الحرب على الإرهاب.¹

فعلى سبيل المثال لا الحصر، ضمن إطار التعاون الأمريكي السعودي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر التمويل عن الإرهابيين. أكد وزير الخزانة الأمريكي " جون سنو " « John Snow » عن رضا أمريكا حيال السياسات السعودية التي كانت تهدف لقطع الطريق على الإرهابيين في الحصول على التبرعات والهبات.

وأشار هذا المسئول الأمريكي الذي قام بزيارة للعاصمة السعودية الرياض في 2003، أن الطرفان الأمريكي والسعودي، قد اتفقا على تكوين آلية عمل قانونية مشتركة أمريكية - سعودية، يعمل بمعيتها مكتب التحقيقات الفيدرالي « FBI »، ومؤسسة ضرائب الدخل الأمريكي للحيلولة دون وقوع التبرعات الخيرية الموجهة في أيدي الإرهابيين. وعبر " جون سنو " عن قلقه البالغ، فيما يتعلق بأموال الزكاة التي يقوم بدفعها المسلمون، داعيا إلى تكريس نفس التدابير والإجراءات عليها حتى لا تقع في أيادي الإرهاب. وقد قامت السعودية باتخاذ تدابير وقائية لمراقبة التبرعات وكيفية إنفاقها. (2) ذات الشيء ينطبق على باقي الدول العربية بما فيها الجزائر.

وفي هذا الصدد، يشير تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الخاص بالشرق الأوسط: أنه حتى التحسن الكبير في التنسيق الأمني والتعاون الاستخباراتي السعودي الأمريكي، والذي جاء عقب أول عملية كبرى لتنظيم القاعدة في السعودية، والتي أسفرت عن تخريب ثلاثة مجمعات سكنية، يقطنها أجنب، في توقيت واحد في الرياض في شهر ماي 2003، لم يؤد إلى تخلص المملكة من الضغوطات الأمريكية عليها، إذ قام بعض من أعضاء الكونغرس الأمريكي بتقديم مسودة قانون عرف باسم: " مساءلة السعودية

1 حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005، ص ص، 198 - 199.

2 أمين رزق، " وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة أموال زكاة المسلمين"، مجلة الأهرام العربي، العدد، 340، 27 سبتمبر 2003، ص، 10.

"، والذي كان من المفترض وفقه أن يتم توقيع عقوبات عليها إلا إذا قام الرئيس الأمريكي بتقديم شهادته بأن السعودية تبذل كل ما وسعها في مكافحة الإرهاب.¹ ومن أحسن الأمثلة التي تبرز الاهتمام والحرص الأمريكي الشديد على المحافظة على أمن السعودية، وبعض الدول العربية الصديقة، اللقاء والحديث الذي جرى بين وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد " « Donald Ramsfild » و " ديك تشيني " « Dick Cheney » ، والسفير السعودي في واشنطن " بندر بن سلطان " في 03 أوت 1991 بواشنطن. وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا اللقاء عن موقفها في دعم مساعدة المملكة للدفاع عن استقرارها وأمنها، وما يمكن أن يلاحظ هنا، أن الأمير " بندر " قد قام بلعب دور كبير في دفع الملك " فهد بن عبد العزيز " للقبول بالتواجد الأمريكي عسكرياً، فوق الأراضي السعودية.² غير أن الأوضاع قد تغيرت بعد الحرب على العراق في 2003م، فخلال هذه السنة، خرجت القوات الأمريكية من العراق بشكل تدريجي، ونظراً للهجمات التي تعرض لها الجنود الأمريكيين المتواجدين في السعودية، عملت أمريكا على إبعاد جنودها عن المناطق المأهولة بالسكان، حيث تموقعوا في قاعدة " الظهران " الجوية.

وللمحافظة على المصالح الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على تدفق البترول والغاز الطبيعي من الدول العربية بأسعار زهيدة، وذلك بالحفاظ على أمن السعودية، وأمن باقي الدول الصديقة لأمريكا، ولهذا تقوم واشنطن بالسهر على تأمين المنشآت والهيكل البترولية من أية هجمات إرهابية محتملة الوقوع، وحماية النظم الصديقة لها من أية اعتداءات أو تهديدات خارجية، ومحاولة خلق توازن للقوى في الخليج العربي. وخاصة من التدخل السوفيتي في المنطقة (في السابق

1، " هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها "، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، العدد، 28، 14 تموز 2004، ص ص، 08 - 09.

-Frédéric Guelton, La Guerre Américaine du Golf: Guerre et Puissance à L'aube du xxi Siècle, (Lyon : 2- Presse Universitaire de Lyon, 1996), p p, 86-87.

قبل أن ينهار في سنة 1989م)، وهذا ما أدى بالحكومات الأمريكية المتعاقبة للعمل على
عصرنة وبناء جيش سعودي قوي في مختلف الحقب التاريخية.1

وفي هذا الصدد، يرى " جورج فريدمان " « George Friedman » في سنة
2004م: من المرجح أن تتدخل أمريكا، غير أن التدخل الأمريكي هو آخر ما ترغب
فيه السعودية. ففي آخر مرة تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمن المملكة
في سنة 1990م، كان من إفرازات ذلك، بروز مشاعر معارضة ومناوئة للسماح
لأمريكا بدخول السعودية. وفي هذه الأرض نشأ وبرز تنظيم القاعدة، وبهذا ليست
للسعودية مخرج وحلول أخرى غير الاعتماد على الأمريكان، باعتبارهم الملاذ الأخير
الذي يمكن الاستعانة به. 2

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن المواقف الأمريكية من الجزائر في ما يتصل
بالجانب الأمني، تقوم على التعاون الأمني والتنسيق الاستخباراتي، لأن أمريكا، ومنذ
توقيف المسار الانتخابي في دوره الثاني في نهاية سنة 1991م، كانت تدرك جيدا بأنه
في حالة ما إذا وصل الإسلاميون إلى سدة الحكم في الجزائر، سيهددون المصالح
الأمريكية والغربية في الجزائر، وفي مقدمتها تدفق النفط بأثمان رمزية.

الضغوط الأمريكية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغوطات كبيرة لحشد تأييد دولي لما
أطلقت عليه اسم: التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب. وقد تمثلت تلك الضغوط في التهديد
بالقيام بعمل عسكري ضدها، وعبرت إيران عن عدم انضمامها إلى هذا التحالف الدولي،
وقمت باللجوء إلى الأمم المتحدة لإعطائها طابعا شرعيا.3 على الرغم من عدم حصولها
على غطاء أو تأييد دولي في مجلس الأمن الدولي الذي يتبع الأمم المتحدة لغزو
أفغانستان في نهاية سنة 2001م، والعراق في 2003م.

-William B.Quandt,Saudi Arabia in the 1980 s :Foreign Policy,Security and Oil,(Washington :The 1
Brookings Institution,1981),p,141.

2 جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران "، في: الاحتلال الأمريكي للعراق: صورته
ومصانئره، ادم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون (محررين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب
المستقبل العربي (43)، ط1، جوان 2005، ص، 167.

3 - محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية،
عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007، ص، 77.

هناك دول كثيرة من بينها الجزائر، وعدد من الدول العربية الأخرى خضعت لضغوط أمريكية كبيرة في مختلف المجالات، منها ما هي دبلوماسية، سياسية وحتى اقتصادية. وكان الهدف منها، هو جعلها تتوافق وتنسجم مع التوجهات الأمريكية في الحرب على الإرهاب، إضافة إلى أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على جل المؤسسات الدولية، كحلف شمال الأطلسي، والمنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة الثمانية الكبار (الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم إضافة إلى روسيا) وغيرها، إذ تهدف من وراء ذلك إلى إضفاء طابع قانوني وشرعي في الحرب على الإرهاب. 1.

وهناك دول عربية منها: الجزائر، والتي ازدادت الضغوط الأمريكية الممارسة عليها، لكي تتعاون ضمن إطار ما أطلق عليه بالحرب على الإرهاب. 2.

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن الجزائر لم تتعرض عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 لضغوط أمنية أمريكية، ودولية كبيرة، مقارنة مع بلدان عربية وإسلامية أخرى، والتي برزت أساسا في حتمية التعاون مع أمريكا، وفي ضرورة مجابهة الإرهاب. وذلك يعود بالأساس لكون الجزائر، كانت تتعاون وتنسق أمنيا واستخباراتيا مع أمريكا في القضاء على العنف والإرهاب، حتى قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م، لأنها عانت من ويلاته كثيرا لأكثر من عشرة سنوات، منذ أوائل التسعينيات.

التسلح كقضية والتهديدات كوسيلة من وسائل السياسة الأمريكية:

ستتم الإشارة إلى قضايا الأمن والتسلح، وحتى التهديدات باعتبارها كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مختلف دول العالم، وليس الدول العربية والإسلامية فحسب.

وبهذا الخصوص، هناك جملة من التوصيات التي عرضها المفكر الأمريكي " ستانلي هوفمان " « Stanley Hoffmann » •، والذي تعتبر إسهاماته الفكرية

1 سميح فرسون، " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب "، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط.2، مارس 2004، ص ص، 199-200.

2 المكان نفسه.

والعلمية، ذات أهمية قصوى، لأنها تساهم بشكل كبير في تحديد معالم التوجهات الأمريكية خارجيا، والذي يرى أنه يتوجب على السياسة الخارجية الأمريكية أن تقوم بالبحث عن سياسة قائمة على منع انتشار السلاح النووي، تكون مبنية على عدد من القواعد، أبرزها : تقديم ضمانات أمنية لدول مثل: إيران التي لديها هواجس من أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في يوم ما بشن عدوان ضدها أو من طرف بعض دول الجوار، وتتضمن هذه الضمانات على ضرورة توقيع اتفاقيات عدم الاعتداء، والتقليل من الجنود الأمريكان أو مغادرتهم لحدودها، ومعاهدات منع السباق نحو التسلح. ومثل هذه المعاهدات والاتفاقيات، قد تساهم بشكل أو بآخر في القضاء على انتشار السلاح النووي، وجعل الطاقة النووية للأغراض المدنية فقط، وهو أمر يمكن وصفه بأنه مشروع لكي تتمكن بعض البلدان من التقليل من اعتمادها على البترول. 1

أما فيما يتصل بعدد من الدول العربية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل عددا من الوسائل لتجسيد أهدافها على أرض الواقع، وتحقيق مصالحها في هذه البلدان، ومنها: بيع السلاح لهذه الدول، والقيام بتنظيم مناورات عسكرية، وتدريب عساكر تلك الدول، فأمريكا، تعتبر أن حماية أمن المنطقة العربية، يعتبر من أبرز أولوياتها للمحافظة على مصالحها وحمايتها. 2

وفي هذا الصدد كذلك، استخدمت أمريكا عند غزوها للعراق في عام 2003م، القاعدة العسكرية " الظهران " بالسعودية، وذلك بالرغم من تصريحات هذه الأخيرة وقتئذ بمعارضة تلك الحرب، وبعد سقوط العراق واحتلاله، فقد ركزت وسائل الإعلام السعودية على مسألة جلاء القوات الأمريكية من البلاد وسحبها، لكن التواجد العسكري الأمريكي لا زال متواجدا في هذه القاعدة، وفي قواعد أخرى في مختلف أرجاء البلد،

• ستانلي هوفمان: أكاديمي أمريكي مشهور، وهو من رواد الفكر الواقعي، يشتغل في مركز أبحاث المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، كانت له الكثير من الإسهامات الفكرية، والتي تقوم بتوجيه إرشادات وتوصيات، وحلول للسياسة الأمريكية على المستوى الدولي.

1 السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص، 126.

2 أحمد عبد الرزاق شكاره، " الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد "، المستقبل العربي، العدد، 170، أبريل 1993، ص، 53.

وذلك احتمالاً لبروز أزمات في الخليج العربي، يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها إمدادات الطاقة بأسعار مقبولة.¹ يمكن القول في هذا الميدان، أن أمريكا تعمل على تزويد الدول الصديقة والحليفة لها، بأسلحة للدفاع عن نفسها، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تبذل جهوداً لمنع بلدان أخرى من امتلاك الأسلحة مثل: إيران وكوريا الشمالية، لأنها تعتبر حسب المفهوم الأمريكي " دولة خارجة عن القانون " أو من " الدول المارقة "، حيث تسعى الولايات المتحدة لتوقيف البرنامج النووي الإيراني وحتى الكوري الشمالي، والذي تعتبر أنهما يهددان أمنها القومي، وأمن الدول في الخليج العربي وفي آسيا.

1- التهديدات الأمريكية:

أجمعت العديد من التصريحات التي أدلى بها بعض من النواب في الكونغرس الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على أن الإسلام السياسي، يعتبر تهديداً (●) كبيراً خاصة بعد زيادة عدد هذه التنظيمات المسلحة. وتتضمن هذه التهديدات دعم العنف والإرهاب ومحاولة امتلاك الأسلحة، وتهديد الأمن الوطني لإسرائيل، والدول المصدرة للبترو (OPEP). وقد لعب الكونغرس دوراً كبيراً في ممارسة الضغط والتأثير على إدارة الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " بقيادة رئيس مجلس النواب " غنغريش "، وهو ما دفع بهذه الإدارة إلى دعم مجموعة من العمليات السرية لضرب هذه الجماعات أو التأثير في سلوكها على أقل تقدير. 3 مثلما هو واقع في اليمن، القصف بطائرات من دون طيار الإرهابيين وفق المنظور الأمريكي.

وفي نفس السياق، يرى " روجيه غارودي " " Roget Garroudi " : " أن هناك عداء في أمريكا للتيار الإسلامي الذي ترى فيه هذه الأخيرة أنه يولد الإرهاب والعنف،

1 ميثاق خير الله جلود، " العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية: قاعدة " الظهران " الجوية: أنموذجاً " (ملخص بحث)، سلسلة دراسات إقليمية، العدد، 04، 2009، ص، 15.

● لا بد من الإشارة إلى مفهوم " التهديد "، حيث يعرفه " محمد نصر مهنا " قائلاً:
" هو التدابير والأفعال التي تصدر عن فرد أو جماعة من الأفراد أو نظام ما، إما بالإشارة أو القول أو الفعل للاستجابة لمطالب أو شروط معينة، يعمل الطرف الأول جاهداً لكي يجسدها له الطرف الثاني، مع التلويح بإمكانية استعمال القوة العسكرية، في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب، ومن هنا تبرز الأزمة. "، للمزيد من التفصيل، أنظر:
محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص، 263
3 فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، أكتوبر 2000، ص ص، 83-84.

وهذا العداء تتحكم فيه مجموعة من العوامل السياسية والاستراتيجية المتعارف عليها، وهي الرغبة الأمريكية في القضاء على النظام الإيراني أو إضعافه على الأقل.1

وإذا ما أردنا أن نضرب مثالا فقط، حيث حاولت الولايات المتحدة التعامل مع دول معارضة لتوجهاتها وسياساتها، نجد إيران كنموذج، حيث دعا المحافظون الجدد في العديد من المرات إلى حتمية تغيير النظام الحاكم في إيران. ففي يوم 06 ماي 2003، قام " معهد المشروع الأمريكي " « American Enterprise Institute » ، بتنظيم مؤتمر دام يوما كاملا بالتنسيق مع مركز الدفاع عن الديمقراطيات « Foundation « For the Defense of Democracies »، وكذا مركز " هدسون " « Hudson Institute » ، وكلاهما من الداعمين لإسرائيل، حيث دعوا إلى ضرورة إحداث تغيير في النظام الإيراني الحاكم، واستبداله بنظام ديمقراطي منفتح. وقد قام عدد من الأكاديميين الذين ينتمون للمحافظين الجدد بكتابة مجموعة من المقالات، دعوا من خلالها إلى حتمية قيام الإدارة الأمريكية بشن هجوم على إيران، إذ كتب في هذا الشأن: " وليام كريستول " « William Kristol » في مجلة " ويكلي ستاندرد " « Weekly Standard » يوم 12 ماي 2003م، أن تحرير العراق كان بمثابة المعركة الكبيرة الأولى من أجل شرق أوسط جديد يسوده السلام والاستقرار، غير أن المعركة اللاحقة، ستكون حتما إيران هدفا لها.2

الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضايا للسياسة الأمريكية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لأهم المساعي، والحملات الأمريكية التي ترمي إلى فرض النموذج الديمقراطي الأمريكي. وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، كقضية من قضايا سياستها الخارجية في تعاملها مع الحركات الإسلامية، والدول العربية والإسلامية على حد سواء.

1 روجيه غارودي، أمريكا ظليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: صيام الجهيم وميشيل خوري، بيروت: دار عطية للنشر، ط.1، 1998، ص، 205.

2 جون ميرز هايمر و ستيفن والت، مرجع سبق ذكره، ص ص، 55-56.

الأمر الملاحظ، هو إشارة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن في كلمة ألقاها في 20 سبتمبر 2002م، حول الديمقراطية والحريات، إذ رأى أنه في القرن العشرين انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، الأول الذي ينادي بالحرية، والثاني دعا للشمولية، وانتهت هذه الحرب بانتصار القوى التي تدعم وتدافع عن الحرية، وهذا ما يمكن اعتباره نموذجا لا مثيل له، يحقق نجاحات للدول في ما يتعلق بالحرية وإقرار الديمقراطية.

وفي القرن الواحد والعشرين، البلدان التي تصون حقوق الإنسان الأساسية وتحافظ عليها، وتضمن الحريات السياسية والاقتصادية على حد سواء، هي التي يكون باستطاعتها تعبئة شعبها نحو مستقبل زاهر.¹

ومن التناقضات التي يمكن أن نجدها في السياسة الخارجية الأمريكية، أنه على الرغم من دعوتها العلنية إلى حتمية الإقرار بحرية الصحافة، إلا أنها في الوقت ذاته، دعت إلى ضرورة تشديد الرقابة على حرية الصحافة، وذلك بسبب أن أي انتقادات للولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، يمكن اعتباره حسب الرؤية الأمريكية تحريضا على الإرهاب والكرهية. وبهذا فقد ضغطت أمريكا على البلدان العربية والإسلامية لاتخاذ تدابير عقابية في حق المنظمات، والأفراد والمجموعات التي تربطها علاقة بتنظيم القاعدة، ووجدت بذلك هذه البلدان حجة للتضييق على حقوق الإنسان وحرياته، وعرقلة التطور الديمقراطي في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك كله يدخل ضمن ما أطلق عليه: " الحرب على الإرهاب " .²

قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بتبني خطط واستراتيجيات لإقرار ودعم الديمقراطية بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه، فإنه في سبتمبر 2002، قام مدير التخطيط في السياسات التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، " ريتشارد هاس " بتقديم خطة تتعلق لإقرار الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية. تقوم على دعم الديمقراطية، ويرى

..... , La Stratégie de Sécurité Nationale des Etats-Unis, **Les Objectifs de Politique Etrangère des Etas-1 Unis** , Vol 7 , N 3, décembre 2002, p.02.

2 حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2005، ص ص، 198-199.

في هذا الصدد " هاس " « Richard Hass » : أن اعتداءات 11 سبتمبر 2001م، في مركز التجارة العالمي، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية، أعطتنا درسا ينبغي تعلمه، وهو أن الدول التي يسود فيها القهر والحرمان، يمكن أن تصبح أرضية خصبة لترعرع ونشوء الإرهاب والتطرف، الذي يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ومساعدة نظم يعيشون في كنفها.1

ومن أبرز النقاط التي جاءت في تقرير " ريتشارد هاس " لإقرار الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، ما يلي:

- بذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتشجيع الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي.

- إقرار الديمقراطية لن يتم بطريقة الإكراه، ولكن بصفة تدريجية، وعبر مراحل حسب ما ظروف كل دولة.

- تشجيع الديمقراطية سيكون بواسطة الأموال التي ستمنحها واشنطن للدول، بهدف ترقية النمو الاقتصادي لتحقيق انفتاح المجتمعات، وتشييد البنية التحتية للتحول الديمقراطي.

- قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتحدي الديمقراطية، الذي يتمثل في وصول حزب إسلامي للسلطة، بواسطة انتخابات نزيهة وشفافة، رغم التحفظات من كون مثل هذا الإجراء قد يلحق أضرارا بمصالحها.

- إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من دعم الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، هو المحافظة على مصالحها في هذه الدول خوفا من وقوع ثورة غير محتملة، مثلما وقع في إيران خلال فترة حكم الشاه الذين كان مواليا للأمريكيين، والانقلاب عليه، ومجيء نظام معاد للسياسات الأمريكية، وغيرها.2

وجاء كذلك على حد تعبير " ريتشارد هاس " أن أمريكا، ستتعامل مع كل بلد على حدا لصياغة النظام النيابي الذي يتماشى مع ظروفها بشكل تدريجي.

1 خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص، 347.
2 المرجع نفسه، ص ص، 348 - 349.

ومن أهم المخاطر التي ينطوي عليها هذا التقرير، هو استعمال الأقليات كورقة لتفتيت الوحدة الوطنية لعدد من البلدان العربية والإسلامية، ومنها المملكة العربية السعودية، حيث يرى " خليل حسين ": أن ما تم تداوله عن السعودية، هو أن تكون هناك دولة صغيرة وعلى وجه الخصوص في المنطقة الشرقية، في حين أنه يتم منح إدارة شؤون هذه المنطقة لشركة " أرامكو " " Aramco ' البترولية، وأن يتم جعل هذه المنطقة عبارة عن مركز سياسي للإدارة الأمريكية في المنطقة. 1.

ومن أهم أحاديث وتعليقات الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن حول قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحديث الذي قاله في نوفمبر 2003م، خلال الذكرى العشرين لتأسيس " صندوق المنح القومية من أجل الديمقراطية " « National Endowment For Democracy » ، وقد بين في خطابه هذا، وجهة نظر إدارته للحرية: لم تترسخ الديمقراطية في العديد من بلدان الشرق الأوسط. ومن هنا بإمكاننا طرح السؤال: هل مجتمعات الشرق الأوسط ليس في متناولها الحرية؟

إذ يرى من جهته، أنه لا يظن أن الداعين للديمقراطية في المنطقة العربية والإسلامية، يعرفون أن الديمقراطية غير مثالية، وليست الطريق إلى عالم مثالي، لكنها الطريق الوحيد لتحقيق الانتصار والنجاح والكرامة للوطن. 2

واستنادا إلى ما تم التطرق إليه، بالإمكان القيام بتلخيص الموقف الأمريكي حول دعم الديمقراطية في 2005م، عندما أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن عما تمت تسميته بالديمقراطية في الشرق الأوسط، والتي لم تكن لها صلة وثيقة بمسألة الديمقراطية. 3

يمكن القول في هذا المجال، أن أمريكا في الكثير من المناسبات، قامت باستخدام قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كورقة ضغط على بعض البلدان العربية والإسلامية، لخدمة

1 خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 354 - 355.
2 مادلين أولبرايت وفين وبيبر، دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟، واشنطن: مجلس العلاقات الخارجية التابع للكونغرس الأمريكي، تقرير عمل مستقل، بالاشتراك مع محاورين عرب بالقاهرة، 26 - 28 جانفي 2005)، ص، 31.

.....Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006,June 2006),p,49.

أهداف ما كالحصول على تنازلات، أو دفع عدد من الدول لتغيير توجهاتها وفق ما يتمشى مع مصالحها.

ومن مشاريع الإصلاح الأمريكية البارزة، نجد مبادرة " الشراكة الشرق أوسطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير "، الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الألفية.

والأمر الذي يمكن ملاحظته، هو أن مبادرات ومشاريع الإصلاح حملت أسماء مختلفة، وكانت آخرها ما يطلق عليه، مشروع الشرق الأوسط الكبير، بعد أن سبقتها مبادرة " كولين باول " وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، والتي طرحها في 12 ديسمبر 2002، وحملت اسم: " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة ".

وكانت المبادرات والمشاريع والإعلانات كثيرة، من أجل ما أطلقوا عليه " تعزيز الديمقراطية " على الصعيدين العربي والإسلامي. ويمكن القول أن هذه المشاريع والمبادرات، وإن كانت تظهر بأنها من تداعيات ونتائج هجمات 11 سبتمبر 2001م، إلا أنها في الحقيقة، تم إعطاء دفع وديناميكية لها عقب غزو العراق واحتلاله في 2003م، حيث رأى الرئيس الأمريكي " بوش " الابن خلال عهده الرئاسية الثانية في سنة 2005م: أن انتصار قوى الحرية في العراق، من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى تقوية حليف جديد في إطار الحرب على الإرهاب، والى إيجاد فعاليات وقوى ديمقراطية، تمتد من بيروت إلى طهران.1

ويمكن الإشارة، أن مشروع الشراكة الشرق أوسطية، الذي أعلن عنه " كولين باول " " Colleen Powel " وزير الخارجية الأمريكي في خطاب ألقاه أمام مركز " هيرتاج " في 12 ديسمبر 2002م، والذي كان تحت عنوان: " مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل لسنوات قادمة "، وقد أشار الأمريكيون إلى أن هذا المشروع الإصلاحى، يتضمن على خططا للتغيير السياسى بطريقة سلمية في الدول الصديقة،

1 عبد العال الباقوري، " الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"، الحدث العربي والدولي، العدد، 45، جوان - جويلية 2005، ص، 21.

والتي تتمثل في الخصخصة، وتغيير المنظومة التربوية والتعليمية، وزيادة نسبة المشاركة السياسية في ما يتعلق بالمرأة في شتى المجالات، ولتحقيق هذا الهدف وتجسيده على أرض الواقع، خصصت واشنطن لهذا المشروع، 29 مليون دولار لكل البلدان العربية الصديقة لها.1

والأمر الذي يمكن ملاحظته، هو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير في عدد من فقراته، استند على تقرير التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و 2003م. وامتد المشروع من المغرب (غربا) إلى باكستان (شرقا)، فبالإضافة إلى اعتبار البلدان العربية أطرافا فيه، فهو يخص كذلك إيران وأفغانستان وباكستان وتركيا وإسرائيل. ويرى المحافظون الجدد أن البلدان الإسلامية الأساسية هي منبع الإرهاب الذي بدأت في محاربتة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001.

وهذا المشروع يثير مخاوف بلدان المنطقة، باعتبار أنه يملئ ويفرض عليها الإصلاح من الخارج، ومن جانب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، ويحتوي هذا المشروع على الكثير من المبادئ والقيم وحتى بعض الشعارات. من أهمها إقرار الديمقراطية ودعم الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى مكافحة الفقر ومحاربتة، وتحرير المرأة.2

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن هذا المشروع، كان يهدف إلى تثبيت وإحكام السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعدما تم ضمان السيطرة السياسية والعسكرية حسب رؤية الأمريكيين. وبتأثير من قبل المحافظين الجدد على الرئيس الأمريكي " بوش الابن، فإن الشرق الأوسط، لا بد وأن يتم فيه التخلص مما اصطلح عليه أمريكياب " الدول المارقة " التي خرجت عن الطاعة الأمريكية، لكي يتم تحقيق الاستقرار في المنطقة، وحماية الأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي كذلك.3

1 حسن أبو طالب، " النظام العربي: تحديات ما بعد احتلال العراق "، دراسات إستراتيجية، العدد، 122، السنة الثالثة عشرة، المجلد الثالث عشر، 2003، ص ص، 08 - 09.
2 توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد: دراسة، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004، ص ص، 193-195.
3 المكان نفسه.

وقد رأى جل صناع القرار في السياسة الأمريكية أن النظم الديكتاتورية في الشرق الأوسط، تمتاز بالعنف. فالقمع والاستبداد، نجم عنه التطرف والإرهاب، لذلك قامت أمريكا بطرح " مبادرة الشراكة الشرق أوسطية " في 2002م، والتي دعت إلى إرساء قواعد وأسس الديمقراطية في الشرق الأوسط على وجه العموم، والسعودية على وجه الخصوص، وكان الهدف أن تحقق هذه المبادرة أهدافها، والتي تتمثل على وجه الخصوص في مكافحة الإرهاب والعنف.1

وحول مشروع الشرق الأوسط الكبير، والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها من وراء طرحه، يرى " عصام محفوظ ": أنه مشروع الشرق الأوسط الجديد، ليس سوى عبارة عن فترة استعمارية جديدة، وبالتالي يعتبر تجسيدا للمشروع الإسرائيلي، وما يفرضه النظام العالمي الجديد من تحديات.2

وفي نفس السياق، يرى " محمد محفوظ ": أن الهدف المتوخى من المشروع الأمريكي الداعي لتعزيز الديمقراطية ودعمها، ويهدف كذلك لصياغة المنطقة العربية والإسلامية على كافة الأصعدة، وفق مقتضيات المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة والعالم، لهذا فإن هذا المشروع في أفكاره وكيفية طرحه ومحاولة تجسيده، لا يبتعد كثيرا عن الأهداف والمصالح الأمريكية التي تسعى لتحقيقها في البلدان العربية والإسلامية.3 ويرى كذلك، أن أمريكا تخطط وتعمل دوما للمحافظة على مصالحها الحيوية، وتسعى لطرح مشاريع جديدة باستمرار، لخدمة هذه المصالح الحيوية، وبالتالي، فالمبادرة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية والإصلاحات والانفتاح والتعددية في الشرق الأوسط، هي جزء لا يتجزأ من المخططات الأمريكية الهادفة للسيطرة على المنطقة والتحكم فيها.4

1 مرتضى السيد، " المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولا: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية "، مجلة شؤون سعودية، العدد، 7، أوت 2003، ص، 13.
2 عصام محفوظ، الإرهاب بين السلام والإسلام قبل وبعد 11 أيلول/سبتمبر، لبنان: دار الفارابي، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط.1، 2003، ص، 26.
3 محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، دم ن: الانتشار العربي، 2004، ص، 127.
4 المرجع نفسه، ص، 128.

وتهدف السياسة الأمريكية من خلال طرحها لـ " مشروع الشرق الأوسط الكبير " إلى المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها في مختلف المجالات وخصوصا المجال العسكري، بالإضافة إلى حرصها الشديد على ضمان إمدادات البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط بأسعار رمزية. 1

بالإضافة إلى هذا، فإن الهدف المتوخى من هذا المشروع الأمريكي للإصلاح، هو الحفاظ على المصالح الأمريكية، والتي تتمحور بالأساس في حماية أمن إسرائيل واستقرارها، والحرص على استمرار التفوق الأمريكي على المستوى العالمي، وإخضاع المنطقة العربية والإسلامية من خلال هذا المشروع للعوامة واقتصاد السوق. 2

وتهدف أمريكا كذلك، من خلال عرض هذا المشروع إلى تفتيت وتقسيم بعض البلدان الشرق أوسطية، وفق ما يراه عدد من الباحثين، أمثال: " علي حسين باكير " الذي يرى: أن تقليص نفوذ بعض الدول، يؤدي إلى الانفراد بالدول، كل واحدة على حدة، دون السماح أن يكون لها أي حلفاء يساعدها، ومن هنا، يصبح الأمر سهلا، والنتائج تكون مضمونة، ويتم تفعيل سياسة الشروط والإملاءات، وفرض العقوبات والتهديدات العسكرية في حال عدم تنفيذ الطلبات ذو جدوى. 3

ويمكن القول كذلك، أن الهدف من الإصلاحات السياسية في العالم العربي على وجه العموم، هو أنها تؤدي إلى إصلاح اقتصادي، وبالتالي، فهو يكبح جماح الهجرة نحو البلدان الغربية، ويحد كذلك من العمليات الإرهابية، حيث أن العديد ممن يطلبون حق اللجوء السياسي غالبا ما يستعملون العنف والإرهاب، كهدف لتغيير الظروف المعيشية، وتغيير النظام السياسي في بلدانهم. 4

وهناك بعض الإحصائيات التي تشير إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية، وتجنيد لها لترسانتها الإعلامية، وتوجيهها نحو بلدان عربية وإسلامية، فقد خصصت في

1 توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص، 196.
2 خالد العواملة، " الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي "، أسبوعية السياسي العربي، العدد، 05، من 24 إلى 30 أبريل 2005، ص، 16.
3 علي حسين باكير، " خاص جدا...خريطة الشرق الأوسط الجديد "، في: الشرق الأوسط الجديد، د م ن: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، دن، ص، 91.
4 محمد علي الفائز، " الرؤية الأمريكية تجاه ديمقراطية السعودية "، مجلة شؤون سعودية، العدد، 23، ص، 15.

سنة 2003م، 11 مليون دولار لراديو " سوا " " Radio Sawa "، و 3 مليون دولار لراديو " فاردا " « Radio Farda »، وغيرها. 1

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك صنفين من الآليات للتغيير السياسي في البلدان العربية، الأولى بالاعتماد على الطرق السلمية، وذلك بفتح المجال أمام الدول المعنية، لكي تجري التغيير المطلوب بمفردها، بالاعتماد على قدراتها الذاتية، أو من خلال مساندة المؤسسات الأمريكية ومساعدتها لها في هذا المنحى، أو الجمع بين هذين التوجهين معاً، وما يمكن الإشارة إليه، هو أن هذه الميكانيزمات موجهة على وجه الخصوص للدول التي تمتاز بعلاقات جيدة مع أمريكا منها المملكة العربية السعودية، وغيرها. وذلك لمساعدة هذه الأخيرة على إحداث التغييرات على مستوى منظومتها التعليمية والتربوية، وكذا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة فيها، وفق ما تتطلبه المصالح والتوجهات الأمريكية، وذلك بالتنسيق مع هذه الدول عن طريق المساعدات المالية والدعم واتفاقيات للشراكة الاقتصادية. والآلية الثانية، ليست سلمية، حيث تتضمن العقوبات الاقتصادية، ومختلف الضغوطات السياسية، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها بصفة فعلية، وهي موجهة للبلدان المعادية للتوجهات والسياسات الأمريكية. 2

وفي عام 2006م، خصصت حكومة الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن ما مقداره 75 مليون دولار أمريكي، وقد طلبتها من الكونغرس، ووافق عليها، وذلك بهدف تعزيز الديمقراطية في إيران، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية النعرات العرقية والطائفية، كورقة لإحداث تغيير سياسي في النظام الإيراني، بالإضافة إلى قضية حقوق الإنسان وحرياته. 3

Jess T.Ford,U.s.public Diplomacy:State Department and Broadcasting Board of Governors Expand 1 Post-9 /11Efforts but Challenges Remain",(USA:United states Government Accountability office,August23,2004),,p.06.

2 حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص، 09.

3 John.R.Bradley,"Iran's Ethnic Tinderbox », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, p.189.

وفي هذا السياق، أشار وزير الخارجية الأمريكي " وارن كريستوفر " ، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحترم التنوع الإثني والثقافي والديني في البلدان، غير أنه لن يتم السماح بأن يكون حجة لممارسة الاستبداد والقمع.¹

بيد أنه يمكن الإشارة إلى أن الضغوطات الأمريكية، قد ارتكزت على السعودية أكثر من باقي الدول العربية والإسلامية حول وضعية حقوق الإنسان.²

والملاحظ أن أولويات واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، تتحدد تجاه البلدان العربية والإسلامية، وتجاه كل بلد بنفسه، استنادا على مصالحها في المقام الأول، ومن هنا تتعدد المواقف وتتفاوت من دولة لأخرى، ومن مسألة لأخرى، فالضغوطات الأمريكية الممارسة على السعودية من أجل تبني الإصلاحات، وكيف تمت مراجعة هذه الضغوطات والتقليل من حدتها، في أعقاب الزيارة التي قام بها الأمير " عبد الله بن عبد العزيز " ولي العهد السعودي للعاصمة الأمريكية " واشنطن " في أبريل 2005م، حيث أجرى محادثات وحوارات مع مسئولين كبار في أمريكا، وأجرى حوارا مع الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الابن في مزرعته. وتزامنت الزيارة مع ارتفاع أسعار النفط، ونجم عن هذا الحوار التوصل إلى مشروع طويل الأمد للزيادة في إنتاج النفط السعودي بصفة كبيرة. ووفق هذا المشروع تم التخفيف من درجة ووتيرة الضغط الأمريكي على السعودية.³

1 حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص، 09.

Antoine Sfeir, « Les Etats-Unis et L'Arabie Séoudite :Le Pris de L' « amitié » », **Les Cahiers de 2 L'Orient** ,N 73,premier trimestre 2004, p.92.

3 عبد العال الباقوري، " الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"، **الحدث العربي والدولي**، العدد، 45، جوان - جويلية 2005، ص، 22.

الموضوع: ثورات الربيع العربي

مقدمة:

شكلت الثورات اهتمام العديد من الباحثين والمؤلفين في ميدان التاريخ والعلوم الإنسانية، حيث تم التعرض لمختلف الثورات التي عرفتها المجتمعات والدول، بدءا بالثورة الفرنسية سنة 1789م، والتي اعتبرت من أعرق الثورات، مروراً بالثورات الديمقراطية التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي سابقاً في نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وصولاً إلى الثورات التي عرفتها الدول العربية، والتي أُصطلح على تسميتها "ثورات الربيع العربي".

وما تجدر الإشارة إليه، هو ما عرفته المنطقة العربية من ثورات، والتي شكلت منعرجاً سياسياً خطيراً، تجلّى في حركات احتجاجية شعبية كبيرة، اندلعت رحاها من تونس أواخر سنة 2010م، ثم انتشرت في باقي أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما تم إطلاق عليه "ثورات الربيع العربي"، واختلفت هذه الثورات الشعبية من بلد لآخر، ولا تزال أثارها مستمرة إلى غاية يومنا هذا.

مفهوم "الربيع العربي":

يمكن إرجاع جذور مصطلح الربيع العربي إلى الثورات التي برزت منذ عام 1848م، والتي تمت تسميتها آنذاك باسم "ربيع الأمم"، وبعد ذلك "ربيع براغ" سنة 1968م، وتم استعمال المصطلح بعد الحرب على العراق، وأول من استعمل مصطلح "الربيع العربي" للاستدلال على هذه الأحداث "مجلة السياسة الأمريكية" ¹.

"الربيع العربي":

يرى "نائر مطلق العياصرة" أن الربيع العربي: "هو عبارة عن موجة ثورية تشمل المظاهرات والاحتجاجات سواء أكانت عنيفة أو سلمية، والملاحظ أن أعمال

1 نائر مطلق عياصرة، "العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011"، (الأردن: الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 04، 2016)، ص، 1884.

الشغب والعنف، ومختلف الحروب الأهلية في المنطقة العربية التي برزت منذ أواخر عام 2010م، في تونس "1.

وكان ذلك احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية، ثم امتدت إلى باقي أرجاء الدول العربية كالأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين، واحتجاجات في كل من الكويت والبحرين والسعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، والتي وصفت بالثانوية، واندلاع انتفاضة شعبية في سوريا (وتدخلات خارجية)، ومنذ مطلع سبتمبر 2012م، تمت الإطاحة بأربعة حكام عرب في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.²

أسباب الثورات العربية:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، منها: عدم الرضا الشعبي عن أداء وعمل الحكومات العربية، خصوصا من طرف الشباب والنقابات والحكم المطلق أو ما يوصف بالديكتاتوريات (حسب تعبير المحتجين). وانتهاكات الحقوق والحريات، وكذا الفساد السياسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفشي ظاهرة البطالة، والفقر، والعوامل الديمغرافية (كثرة عدد السكان) مثل مصر، وتركز الثروة في يد السلطات لفترات زمنية طويلة، ونقص الشفافية، وعدم التوزيع العادل للثروة.³

وبصفة عامة: الزيادة في أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وارتفاع نسبة المجاعة بفعل تغير المناخ، اعتبرت بمثابة ضغوطات، ساهمت في بروز الاضطرابات. بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام كالمحطات الفضائية، وشبكة الانترنت والهاتف المحمول والكاميرات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كان لها الأثر الكبير في كشف ممارسات وسياسات الأنظمة السياسية الحاكمة.⁴

1 ثائر مطلق عياصرة، مرجع سبق ذكره، ص، 1884.

2 المكان نفسه.

3 المكان نفسه.

4 المكان نفسه.

وفي هذا السياق يرى " عبد الوهاب الأفندي ": "... لا شك أن وصف ما كان يحدث في دول مثل العراق وسوريا وليبيا وتونس وغيرها، بأنه صفقة تنازل فيها الناس عن حقوقهم مقابل خدمات هي واجب الدولة في الأساس، يعد تعسفا على السلطة وافتراء على الواقع، إلا أن العديد من البحوث التي نشرت بعد الثورات اتخذت من هذه النظرية نقطة انطلاق، واصفة الثورات بأنها علامة على انهيار هذه الصفقة".¹

تعريف الثورة:

لغة: تعني " الهيجان والوثوب والظهور والقلب والكثرة "، كأن نقول ثار الشعب على الحاكم المستبد أي انتفض ووثب عليه.

وكلمة الثورة اشتقت من الكلمة اللاتينية « Révolution » ، والتي تعني الطفرة النوعية والتحول الحاد لوجود تراكمات عديدة في المجتمع.²

اصطلاحا:

أما في المصطلح الفرنسي « Révolution » التي تعني حركة فجائية وتغيرا فجائيا للأنظمة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الدولة، أما في الإنجليزية: فيطلق على الثورة لفظ « Revolution ».³

ومن التعريفات الاصطلاحية الأكثر تداولاً وشيوعاً نذكر بعضها كالآتي:

يرى " خلف رمضان محمد الجبوري " أن: " الثورة هي تعديل جذري مفاجئ للبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، ويقوم بها الشعب أو طائفة من أبنائه تؤيدها أغليبيته كي تعيد بناء المجتمع على أسس جديدة".⁴

1 عبد الوهاب الأفندي، " خمس سنوات على الثورات العربية: الانتقال الصعب "، ملف، " كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي "، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، ع، 18، يناير 2016، ص، 178.

2 خلف رمضان محمد الجبوري، " ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة "، مجلة الراافدين للحقوق، المجلد 18، ع، 63، السنة 20، 2018/05/17، ص، 156.

3 المكان نفسه.

4 خلف رمضان محمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص، 157.

ويضيف قائلا: " أن الثورة هي تحرك شعبي أو عسكري سلميا كان أو غير سلمى،
واسعا أو ضيقا نطاقه، يستهدف التغيير الشامل لنظام الحكم القائم وكذلك البنيان
الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة".¹

ويرى "أحمد بودراع" أن الثورة: "...تغيير مفاجئ وسريع للنظام السياسي، ويؤدي
إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم والنخبة التي تمثله، وتعويضه بنظام جديد تتبعه نخبة
جديدة، يختلف عن القديم من حيث الفلسفة السياسية وطريقة الحكم..."²
والملاحظ، أن الثورات تندلع خارج إطار القانون أو الدستور، فالدساتير لا تشرع
الثورات، فالمشروع الثوري هدفه الرئيسي، هو تغيير الدستور الذي قد يقوم على أسس
استبدادية، كعدم تحديد الولايات الدستورية (عهد حكم الرئيس) للرئيس، أو بقاء
الرئيس مدى الحياة.³

مفهوم " الربيع العربي ":

لغة: الربيع: هو أحد فصول السنة الأربعة، يقع ما بين الشتاء والصيف، يمتاز هذا
الفصل بتهاطل الأمطار أحيانا والعشب الأخضر، واعتدال مناخه، وتفتح الأزهار، ويقال
ربيع العمر هو قوة الشباب.⁴

تسمية " الربيع العربي ":

الاعتقاد السائد أن تسمية " الربيع العربي " أو " ربيع الشعوب العربية " تسمية غريبة
بامتياز.

فهناك العديد من الآراء في هذا الشأن، فهناك من يرى أن جريدة " كريستيان ساينس
مونتر " الأمريكية، هي الأولى التي استعملت هذه التسمية في 15 / 01 / 2011م، وذلك
عندما قامت بالتعليق على فرار الرئيس التونسي السابق " زين العابدين بن علي "،

1 خلف رمضان محمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص، 158.

2 أحمد بودراع، " فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم "، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،
العالم الثالث، ع، 11، أكتوبر 2017م، ص، 52.

3 أحمد بودراع، المرجع نفسه، ص، 53.

4 بن قدور إيمان، " الوجه الآخر للعولمة: الربيع العربي انموذجا "، عمر ديدوح مشرفا، (تلمسان: قسم اللغة العربية
وآدابها، تخصص: حضارة عربية وإسلامية، جامعة تلمسان، 2014/2013)، ص، 14.

ورأى اخرون بأن هذه التسمية، ترجع إلى الصحفي الفرنسي " دومينيك مويزي "، الذي يعتبر أول من استخدمها عقب اندلاع الثورة في مصر في 26 / 01 / 2011م.¹ وهناك من يرى بأن " محمد البرادعي " (الذي اشتغل في السابق مديرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية)، استخدمها في 26 / 01 / 2011م، في حوار أجراه مع صحيفة " دير شبيجل " الألمانية، وذلك في تعليق له على الأحداث التي جرت في ميدان التحرير في مصر، وهناك من يدعي بأن الرئيس الأمريكي الأسبق " براك أوباما " أو حتى جريدة " نيوزويك " الأمريكية، هي من قامت باستخدام تسمية " الربيع العربي ".²

اصطلاحا:

الربيع العربي هو عبارة عن حركة احتجاجية سلمية، تميزت بالضخامة في عدد من الدول العربية خلال نهاية سنة 2010م، حيث بدأت شرارتها الأولى من تونس، وتمكنت من الإطاحة بنظام الحكم خلال أيام وجيزة، وامتازت هذه الثورات في كل البلدان العربية تقريبا، بترديد هتافات أهمها: " الشعب يريد اسقاط النظام..".³

مفهوم الحراك العربي:

يرى " إسلام نزيه سعيد أبو عون " أن الحراك العربي: " هو التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية، التي حدثت في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010م، وأدت إلى تغييرات جذرية في الحياة السياسية والاجتماعية في كثير من الدول العربية، وما زالت أحداثها وتداعياتها مستمرة".⁴

التمييز بين الثورة وبعض المفاهيم المشابهة لها:

يتداخل مفهوم الثورة مع عدد من المفاهيم الأخرى كالانقلاب والانتفاضة والعصيان المدني، وبالتالي لا بد من التفرقة بين هذه المفاهيم.

1 بلقيس محمد جواد، " سيبيولوجيا ثورات الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية)، مجلة العلوم السياسية، ع، 44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د ت ن)، ص، 243.

2 المكان نفسه.

3 بن قدور إيمان، مرجع سبق ذكره، ص، 14.

4 إسلام نزيه سعيد أبو عون، " تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي "، أ د عبد الستار قاسم، (فلسطين: أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2017)، ص، 38.

1- الانقلاب:

" حركة محدودة النطاق يقوم بها نفر قليل من الشعب بالاستناد إلى القوى الحكومية القائمة بهدف الاستيلاء على السلطة لصالح القائمين بها." والملاحظ أن الهدف النهائي للثورة يكون لصالح المجتمع ككل، في حين أن الانقلاب يكون لصالح الفرد أو الجماعة التي شاركت فيه عن طريق مساهمتها وإشراكها في الحكم، وما يمكن قوله كذلك أن الثورة والانقلاب قاسمهما المشترك، هو إسقاط الدستور القائم لأنه يتنافى مع أهدافها.¹

2- الانتفاضة:

" قيام جماعة كبيرة من الناس غالبا ما تكون شعبا بكامله أو إقليميا، بشتى أنواع الاحتجاجات من مظاهرات واعتصامات واضطرابات بغية تحقيق أهداف عامة، غالبا ما تكون أهدافا وطنية تحريرية..."
" والانتفاضة يمكن عدها تمردا أو ثورة متى عمت المقاومة أجزاء كبيرة من الدولة، وأسست حكومة مسؤولة، تفرض مؤسساتها وسلطاتها على الأقاليم المسيطر عليها، وتشبيد هيئات ومؤسسات حكومية تعمل ضد الحكومة القائمة."²

3- العصيان المدني:

العصيان هو عبارة عن حركة تتولاها فئة معينة من الأفراد ضد الحكم القائم للمطالبة بعدد من الحقوق أو لرفع مطالب معينة، وقد يقوم بهذا العصيان منطقة أو ولاية معينة، أو يكون مجال العصيان ضيقا كعصيان بعض الصادين في ميناء معين للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية كرفع أجورهم وغيرها، أو إقدام طائفة معينة بالعصيان والمطالبة بحقوقها ولمحاربة التمييز الطائفي والعرقي ضدها.
ومن هنا يمكن القول أن الثورة لا تهدف إلى تحقيق مطالب مهنية أو طائفية معينة، وإنما تسعى إلى أحداث تغييرات أساسية في المجتمع.³

1 خلف رمضان محمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 159-158.

2 خلف رمضان محمد الجبوري، المرجع نفسه، ص، 160.

3 المكان نفسه.

مجريات ووقائع ثورات الربيع العربي:

في أواخر عام 2010م، اندلعت مظاهرات الحراك العربي، عندما قام " البوعزيزي " في تونس بحرق نفسه بسبب صفقة تعرض لها من طرف شرطة تونسية، وبعد ذلك اتسعت الأحداث لتشمل باقي أرجاء تونس، وبعدها باقي البلدان العربية، وأدت إلى الانقلاب على النظم السياسية العربية في العديد من الدول، ولا تزال عدد من البلدان، تعيش تحت تأثير هذه الأحداث، وبالرغم من اختلاف هذه الوقائع من دولة لأخرى، إلا أن الأحداث، تتشابه في دوافعها، والأسباب التي أدت إليها، والتي تتمثل في الإحباط جراء الأوضاع السياسية، والتدهور في الأوضاع المعيشية، واستئثار الفساد، وغياب الأمن المجتمعي.¹

يرى " أسامة كنعان " : "...يكون من المبالغ فيه القول بأن الأحداث (ثورات الربيع العربي) هي بمثابة " ثورة الفايبوك "، حيث أن الفايبوك والمواقع الأخرى، قد اضطلعت بدور " تسريع " وتيرة الأحداث، وتسهيل عمليات التنظيم والحشد من جانب المعارضين، ولكن ما كان لهذه المواقع أي دور لولا وجود عوامل تحفز الناس على الثورة والانتفاض، وبصورة خاصة عوامل الفقر والبطالة وقمع الحريات العامة." وفحوى هذا القول أن الثورات العربية، كانت ستحدث اجلا أم عاجلا حتى مع عدم وجود الأنترنت.²

فقطع الأنترنت في كل من تونس ومصر مثلا وغيرها، لم يؤد إلى التخفيف من وطأة الاحتجاجات الشعبية، كما أنه لم يمنع المتظاهرين من إسقاط نظامي " زين العابدين بن علي " و " حسني مبارك " .³

العوامل والأسباب التي أدت إلى بروز ثورات الربيع العربي:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور ما يعرف بثورات الربيع العربيين، وهي:

1 إسلام نزيه سعيد أبو عون، مرجع سبق ذكره، ص، 37.
2 أسامة كنعان، " دور الأنترنت في الثورات العربية "، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، سلسلة دراسات سياسية، 2سبتمبر 2019)، ص، 18.
3 المكان نفسه.

1- الأسباب الداخلية:

لعبت هذه الأسباب دورا كبيرا في اندلاع الثورات العربية، ومنها ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي، وحتى تعليمي وثقافي.

1- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

تعاني أغلب الدول العربية مما يصطلح عليه بالتخلف الاقتصادي، إذ تعتمد على النفط أو السياحة أو حتى على المساعدات الخارجية، في حين يتم تسجيل غياب تنمية فعلية بسبب زيادة عدد السكان فيها، وقلة الكوادر الوطنية، والاختلاف في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والانخفاض في معدل الادخار، وبالتالي تدني مستوى الدخل الفردي.¹

بالإضافة إلى أن العرب في غالبيتهم يعيشون في ظل نظام اجتماعي يمتاز بالتخلف، ويرتكز بالأساس على علاقات القرابة والقبيلة، والاعتماد على العرف والعادات القديمة، وحتى الخرافات.²

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن الدول العربية مقسمة إلى دول فقيرة، والتي تشكل الأغلبية الساحقة، ودول غنية، وهي أقلية حسب الموارد الاقتصادية لكل دولة، فاليمين مثلا يوجد فيه 42 بالمائة يعيشون تحت خط الفقر، وفي 20 بالمائة حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2008م، وهو ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات، والثورات في البلدان العربية.

ومن بين أهم مظاهر وتمثلات تدهور الأوضاع الاجتماعي والاقتصادية، انتشار ظاهرة البطالة، والتي بلغت نسبتها حوالي 15 بالمائة من القوى العاملة، وتتركز في أوساط الشباب، والتي من المرتقب أن ترتفع لتصل إلى 25 بالمائة بسبب عدم وجود مشاريع تنموية حقيقية، وعدم التوسع في سوق العمل لاستيعاب الأيدي العاملة.

1 محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط، 1، 2018)، ص، 11.
2 المكان نفسه.

والملاحظ أن هناك بطء في معدلات النمو الاقتصادي، واحساس المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة، وتراجع الأداء والجودة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين في غالبية البلدان العربية في مجالات الصحة والاتصالات والمواصلات والنقل، والبنية التحتية، وتزايد نسبة الأمية والجهل. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والتضخم المالي، وفشل السياسات التنموية للحكومات.¹

التربية والتعليم:

بلغ عدد سكان الوطن العربي سنة 2009م حوالي 335 مليون نسمة، مائة مليون منهم أميون، وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأمية قد بلغت حوالي 30 بالمائة، وبالتالي، فارتفاعها أثر على تطور المجتمع، ويمكن القول كذلك بأن السياسة التعليمية في هذه الدول، تمتاز بعدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات والمعاهد، وهو ما يؤدي إلى التخلف عن الركب الحضاري العالمي.²

الأسباب السياسية:

أغلب الدول العربية، نظم حكمها استبدادية، وبالتالي غياب التعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وحرية الإعلام حتى التعبير، هي أهم مميزات الحياة السياسية فيها.

واتساع الفجوة بين الخطاب السياسي الرسمي والواقع، وهو ما أدى بالشباب إلى الانتفاض على سوء الأوضاع المعيشية في الدولة.

وغياب الشرعية لدى جل النظم السياسية بسبب عجزها عن حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم إطلاق العنان للحقوق والحريات، وعدم تفعيل المشاركة السياسية.³ وسيادة حكم القانون الفردي المطلق، وتكريس الرئاسة مدى الحياة، وكذا العملية الانتخابية التي تغيب في أغلبها النزاهة والشفافية، فقد شهدت الكثير من المعثرات الانتخابية حالات تزوير وغيرها.¹

1 محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص، 11.

2 محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، المرجع نفسه، ص، 11-12.

3 محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، المرجع نفسه، ص، 12.

كما أن فشل الخطط التنموية، وتهميش عدد من الطوائف في عدد من الدول العربية، هو ما أدى إلى الاحتقان السياسي، وسمح لقوى أجنبية بالتدخل في شؤون بعض الدول، والفساد المستشري، وغياب الحقوق والحريات.

بالإضافة إلى الطابع السلطوي والاستبدادي للأنظمة السياسية العربية، وغياب الممارسة الفعلية والحقيقية للديمقراطية، والقمع والاضطهاد الممارس ضد الشعوب العربية، وغياب دور تنظيمات المجتمع المدني، كلها عجلت باندلاع ثورات الربيع العربي. والنخب الحاكمة التي عمرت طويلا في الحكم، ولم تسمح بالتداول السلمي على السلطة في هذه الدول.²

وما يمكن ملاحظته، أن الثورات العربية لم تندلع فقط بسبب لقمة العيش، وضد البطالة والفقر، بل بسبب رغبة الشعوب العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والعيش بكرامة، والفساد المالي والسياسي والإداري، كلها أسباب ساهمت بقسط وفير في اندلاع ثورات الربيع العربي.

ومثلما أشرنا سابقا، فإن فساد الطبقة الحاكمة وعزلتها عن المجتمع، هي من أهم أسباب اندلاع الثورات العربية، إذ أصبح الفساد السياسي جزء من العملية السياسية.

2- الأسباب الخارجية:

هناك العديد من العوامل الخارجية التي ساهمت في الأخرى في اندلاع ثورات الربيع العربي إلى جانب العوامل الداخلية سالف الذكر، وهي كما يلي:

1- التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية:

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، تعرضت هذه الأخيرة لضغوطات خارجية، حيث تم الربط أمريكا ما بين الإرهاب وغياب الحقوق والحريات في الدول العربية.

وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد مطالبة عدد من الدول العربية، بضرورة القيام بإصلاحات سياسية، وحتى دينية من خلال التدخل في المناهج الدراسية لأنها تغذي الإرهاب، ومن تجليات التدخل الأمريكي ما حدث في الصومال، واحتلال العراق في عام

1 محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص، 12.
2 المكان نفسه.

2003م، ودعم الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حركة حماس في قطاع غزة، وكذا حزب الله في لبنان، ودعوة دول الخليج العربي إلى ضرورة تعديل البرامج والمناهج الدراسية منذ سنة 2001م.¹

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى دور المتغير الخارجي، خصوصا سياسات القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ثورات الربيع العربي، إذ كان دورها بارزا، وكان يتراوح ما بين السلمية من خلال دعمها لمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وعن طريق تقديم المساعدات، أو طابعا عسكريا مثلما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري ضد نظام " معمر القذافي " في ليبيا بمعية الحلف الأطلسي.²

وعن الدور الأمريكي في الثورات العربية، فيمكن اعتباره الأكثر تأثيرا في المنطقة العربية، بالإضافة إلى دور قوى دولية أخرى وحتى إقليمية، لعبت دورا في اندلاع الثورات العربية.³

وما ثورات الربيع العربي إلا تخطيط، وتدمير للدول العربية، وتقسيمها إلى كيانات صغيرة، واحكام القبضة على فلسطين أكثر من أي وقت مضى، وإثارة النعرات الاثنية والعرقية والدينية في البلدان العربية، واحداث حالات من عدم الاستقرار السياسي، والمحافظة على تفوق إسرائيل.⁴

2-زيادة نفوذ دول إقليمية:

زاد النفوذ الإيراني والتركي في ظل عجز النظام العربي، حيث ظهر تأثير هاتين الدولتين بشكل جلي، فأيران مثلا قادت معسكرا مناوئا للسياسات الامريكية في المنطقة العربية، إذ قامت بدعم النظام السوري، وحزب الله اللبناني وحماس في فلسطين، ودعم

1 مروة كامل البستنجي، " دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية"، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص، 56.

2 فرج محمد نصر لامة، تحولات الربيع العربي: مقارنة نظرية، ورقة بحثية،(القااهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2013)، ص، 08.

3 صباح محمد الجبوري، " دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي: دول الخليج العربي أنموذجا"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع، 11، د ت ن، ص، 284.

4 المكان نفسه.

الحوثيين في اليمن، ومعسكر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، يضم كلا من مصر والسعودية وغيرها.

وما يمكن التأكيد عليه، هو أن للعوامل الخارجية دورا كبيرا لا يمكن اغفاله أو تجاهله عموما، وقد برز اتجاهان حول هذه العوامل ومدى أهميتها.

1-الاتجاه الأول:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الثورات العربية والاحتجاجات التي صاحبته، هي نتيجة لعوامل داخلية بحتة، إذ لم يكن هناك أي دور لعوامل خارجية، ويذهب رواد هذا الاتجاه إلى حد القول بأن الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن سعيدة بالثورات العربية، وإنما تعاملت معها كأمر واقع.¹

2-الاتجاه الثاني:

يرى رواد هذا الاتجاه أن العوامل الخارجية، كان لها تأثير كبير في دفع الشارع العربي للقيام بالثورات، وأن تسريبات موقع " ويكيليكس "، والتي مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد دفعت ملايين من الدولارات لتنظيمات تدعم الديمقراطية في عدد من الدول العربية، كمصر مثلا، وأن هذه الوثائق والموقع ككل، قد لعبت دورا كبيرا في الوقائع التي حدثت في البلدان العربية، لأن هذه الوثائق كشفت المستور عن العديد من المسائل والقضايا السرية حول الحكام، ومن يحيطون بهم، وعن حجم الفساد في هذه الدول.²

خصائص ثورات الربيع العربي:

امتاز الربيع العربي بالعديد من الخصائص منذ أن اندلعت شرارته الأولى في تونس، ومن أهم مميزات وخصائص الثورات العربية، ما يلي

الطابع السلمي:

في انطلاقتها الأولى، شهدت كل الثورات العربية طابعا سلميا، في مشاهد امتازت بالبهجة، وهذا نابع من مستوى الوعي لدى الشعوب العربية، فمثلا بالرغم من عنف

1 عطا عبد الغني خميس الجزائر، السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية 2011-2013، (فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص، 67.

2 عطا عبد الغني خميس الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص، 67.

الأجهزة الأمنية، وطريقة تعاملها مع الاحتجاجات الشعبية إلا أن الحراك الشعبي حافظ على سلميته.¹

وظلت أغلب الثورات العربية، تحافظ على طابعها السلمي، وترفض الانجرار إلى العنف لأن التجارب العربية الأخرى التي عرفت العنف كسوريا وليبيا، تمت الاستفادة من دروسها من طرف باقي الشعوب العربية.²

المواقف الأمريكية والغربية من الثورات العربية:

أشار " هنري كيسنجر " وزير الخارجية الأمريكي السابق في مقال له حمل عنوان " تعريف دور الولايات المتحدة الأمريكية في الربيع العربي "، في صحيفة " هيرالد تريبون " في 02 أبريل 2012م، أبرز فيه المبدأين الأساسيين الذين يحكمان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهما: أمن النفط وأمن إسرائيل، وأن أهم مبدأ تركز عليه السياسة الأمريكية، هو الحيلولة دون بروز أية قوة إقليمية، يمكن لها أن تجمع دول المنطقة حولها، وبالتالي فأي تحليل واقعي للمواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية، لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة.³

وفي هذا السياق، اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " سياسة امتازت بالحذر من ثورات الربيع العربي، منذ اندلاعها في تونس، وأقرت الإدارة الأمريكية بأنها تعمل على تعزيز الإصلاحات، ومساندة التحول الديمقراطي من خلال المساعدات التي يتم تقديمها إلى دول الربيع العربي.⁴

والملاحظ، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعاملت مع ثورات الربيع العربي وفق استراتيجية، امتازت بالتدرج ومحاولة احتواء الثورات العربية، ومسايرة آمال الشعوب،

1 يحي عالم، " الربيع العربي ..من الثورة إلى الثورة المضادة: مسارات وفاق، (...: منتدى السياسات العربية، مارس 2020)، ص،13.

2 يحي عالم، مرجع سبق ذكره، ص، 14.

3 عمر ياسين خضيرات، " مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14، ع، 01، 22 ماي 2016، ص، 137.

4 عمر ياسين خضيرات، مرجع سبق ذكره، ص، 137.

وتقديم الدعم للمجتمع المدني، إذ قامت بمضاعفة ميزانية حماية تنظيمات المجتمع المدني من 1.5 مليون دولار إلى 3.4 مليون دولار أمريكي.¹

وقد عملت الإدارة الأمريكية على عدم السماح بتغيير جذري في سياسات الأنظمة العربية، والاكتفاء فقط بإحداث تغييرات على بعض رموز الأنظمة، وبعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا بأنه من الصعوبة بمكان احتواء الثورات العربية، انتهجت ما تم الاصطلاح عليه: " الافشال الإيجابي للثورات "، وذلك من خلال دعم ومساندة ثورات مضادة في عدد من الدول التي توصف بدول المقاومة والممانعة، بهدف تغيير أنظمة الحكم فيها، وجعلها أنظمة معتدلة ومنسجمة مع المواقف الأمريكية في الشرق الأوسط.²

ويمكن القول، أن هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، قد تفاجؤوا بواقع الثورات العربية، والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، فوجدت أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي أنفسهم في مشكلة كبيرة، وهي كيفية إعادة الاستقرار والتوازن، ومحاولة المحافظة على جوهر النظم السياسية العربية، وتغيير شكلها فقط.³

والملاحظ، أن الاستقرار الذي تنشده القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، هو أن يتماشى مع مصالحها وأهدافها.

وفي هذا الصدد ترى الباحثة " نعيمة الرياحي " : " ولعل أخشى ما يخشاه الغرب من الثورات العربية، هو أن تؤول إلى أنظمة حكم وطنية حقا، إذ ليس من مصلحة الغرب أن تقوم الديمقراطية في المجتمعات العربية."⁴

وتضيف قائلة: " إن الغرب لا يريد أن تنتشر الديمقراطية في الدول العربية، فالدول العربية، ساندت باحتشام المتظاهرين في تونس وفي مصر، ويبدو أن الأسماء فقط قد تغيرت، ولكن الأنظمة والنخب المهيمنة ظلت هي نفسها."¹

1 عمر ياسين خضيرات، مرجع سبق ذكره، ص، 140.

2 المكان نفسه.

3 نعيمة الرياحي، الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة، (تونس: دار نقوش عربية، ط، 1، 2013)، ص ص، 121-122.

4 نعيمة الرياحي، مرجع سبق ذكره، ص، 150.

نتائج ثورات الربيع العربي:

تمكنت ثورات الربيع العربي من كسر احتكار السلطة السياسية من طرف فرد واحد، أو نخبة معينة، وأصبحت السلطة في يد فئات وأحزاب سياسية عديدة بواسطة الانتخابات، وتم ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان على مستوى النظم السياسية، وحتى على مستوى الوعي الشعبي، ومحاولة إشراك كل الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار.²

وما يمكن ملاحظته، هو أن الشباب العربي تمحورت مطالبه في كل ما هو اقتصادي واجتماعي، قبل الجوانب السياسية، فالشباب يتطلع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف مستويات الحياة، كالعمل والسكن والعدالة قبل الانخراط في المجال السياسي وممارسته.³ يمكن القول أنه من بين أهم النجاحات التي حققتها ثورات الربيع العربي، وهي أنها أطاحت إلى غاية وقتنا الحاضر بأربعة أنظمة سياسية، فقد نجحت الثورة التونسية في الإطاحة بنظام " زين العابدين بن علي "، والثورة المصرية في 25 يناير 2011م، نجحت هي الأخرى في تنحية الرئيس المصري " محمد حسني مبارك "، وثورة 17 فبراير 2011م في ليبيا في تصفية " معمر القذافي " جسديا، واسقاط نظام حكمه، ثم الثورة اليمنية التي نجحت في اسقاط نظام " علي عبد الله صالح ".

لكن في الواقع، لم تستطع ثورات الربيع العربي أن تحسن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية لشعوبها، فالمشوار لا يزال طويلا، ولا بد أن تقطع المجتمعات العربية أشواطا كبيرة لكي تصل إلى بناء صرحها الديمقراطي القائم على أسس العدالة والمساواة والحقوق.

كما أنه لا يمكن الحكم مبكرا على نجاح أو فشل الثورات العربية، غير أنه يمكن القول أنها، نجحت إلى حد ما في التخلص من النظم الديكتاتورية.

1 نعيمة الرياحي، مرجع سبق ذكره، ص، 150.

2 عزيز العرابوي، مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة، بحث هام، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 23 يناير 2016)، ص ص، 21-22.

3 عزيز العرابوي، المرجع نفسه، ص، 23.

وما يمكن قوله، هو أن ثورات الربيع العربي قد اندلعت كعمل شعبي، وكانت نتيجة لعمل ونضال طويلين، وذلك نتيجة لعدة ظروف أهمها الضعف والعجز والفساد والاستبداد وغيرها.

ومن بين ما يجب فعله عربيا، هو أنه لا بد من العمل على إعادة بناء هيكل الدولة، ومؤسساتها، وخصوصا الأمنية وفق أسس جديدة، وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها.

وضرورة أن تقوم القوى الثورية الحية بالعمل على إنجاز عملية التحول الديمقراطي عن طريق تطوير خطاباتها السياسية، والعمل على تحديث هياكلها التنظيمية، والسعي لبناء وترسيخ الإرادة الشعبية التي تعتبر أكبر ضامن لإنجاح الثورات الشعبية، وتحقيق كافة أهدافها.

الموضوع: قضية الإرهاب العالمي

مقدمة:

عانت المجتمعات البشرية على اختلافها من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن أكثر من واحد وخمسين دولة، كانت أراضيها مسرحا لعمليات إرهابية، أدت إلى إزهاق العديد من الأرواح، وترويع المواطنين.

مفهوم الإرهاب:

لا يوجد حوله تعريف جامع ومانع أو دقيق، فكل مفكر أو باحث يعرفه انطلاقا من منطلقاته الفكرية الخاصة به، ونظرا كذلك لكونه ظاهرة إنسانييه، تمتاز بنوع من التعقيد والتشابك، وتدخل ضمن تكوينه وتشكيله العديد من الأبعاد منها ما هو سياسي، اقتصادي، اجتماعي، سيكولوجي، ثقافي وديني وغيرها.

وفي هذا المجال، أعطيت العديد من التعريفات حول ظاهرة الإرهاب الدولي، وقد ساهمت التدخلات السياسية، وأثرت في تحديد مفهومه، وقد قامت هيئة الأمم المتحدة في سنة 1972م، بإضافة لفظ " دولي " لمفهوم الإرهاب، وقامت بإنشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى القيام بالعمليات الإرهابية.¹

وقد عرف أحد المفكرين " الإرهاب " بأنه: " كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون المعني الذي تحدده المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه جريمة دولية، أساسها مخالفة القانون الدولي "

ويعرف " إيريك دافيد " : " الإرهاب " : " هو كل عمل من أعمال العنف المسلح، يرتكب من أجل هدف سياسي واجتماعي أو مذهبي أو ديني، بالانتهاك لقواعد القانون الدولي

1 خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، (...: مركز الإعلام الأمني د ت ن)، ص، 02.
2 خالد السيد، مرجع سبق ذكره، ص، 03.

الإنساني، التي يحظر استخدام الوسائل الوحشية والبربرية، أو مهاجمة الضحايا الأبرياء، أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية "1.

دوافع وأسباب الإرهاب الدولي:

1-دوافع سياسية:

أغلب العمليات الإرهابية لها دوافع سياسية، فقد رأى بعض المفكرين أن القمع السياسي في ظل أنظمة ديكتاتورية، ومصادرة الحقوق والحريات، من أبرز أسباب اللجوء للإرهاب.

ويمكن القول، أن الإرهاب يعتبر أحد الوسائل التي يتم استخدامها، من أجل دفع أحد الأطراف على الحصول على مناصب سياسية عليا في الدولة، مثلما حدث في عدد من الدول الإفريقية كبورندي ورواند وغيرهما، في تسعينيات القرن الماضي.² واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لأساليب قمعية ضد عدد من الدول التي توصف بأنها تخرج عن إطار السياسة الأمريكية، وعقوبات مجلس الأمن الدولي في حق كثير من الدول، ساهم في حدوث هجمات إرهابية، وقيام الولايات المتحدة بما تسميه: " الحرب الاستباقية والوقائية على الإرهاب "3.

2-دوافع اجتماعية واقتصادية:

يعتبر التفكك الأسري من المشكلات الاجتماعية، وكذا انتشار الجهل، وتدهور الظروف المعيشية، وغياب العدالة الاجتماعية، كلها أسباب من شأنها دفع الأفراد للانحراف والشعور بالإحباط، والرغبة في الانتقام عن طريق القيام بعمليات إرهابية. كما أن للفراغ دورا كبيرا في انضمام الأفراد للتطرف والانحراف، إذا لم يتم هؤلاء الأفراد بملأ فراغهم في أعمال مفيدة ونافعة، وشعور الأفراد كذلك بالاضطهاد والظلم،

1 لونيبي علي، " اليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية "، أ د كاشر عبد القادر مشرفا، (تيزي وزو: مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة مولود معمري، 2012/07/04م)، ص، 23.

2 لونيبي علي، المرجع نفسه، ص، 64.

3 المكان نفسه.

وسلب حقوقهم، وانخفاض المستوى التعليمي، من أبرز العوامل التي تدفع للانضمام للجماعات الإرهابية.¹

ومن الناحية الاقتصادية، يساهم الفقر وتفشي ظاهرة البطالة، وارتفاع وغلاء المعيشة والديون، وتدني سعر العملة الوطنية إلى العجز في توفير الحاجيات الأساسية للأفراد، مقابل وجود أثرياء لهم كافة الامتيازات، وهذا ما يدفع إلى الرغبة في الانتقام والقيام بأعمال إرهابية.²

3-الدوافع الدينية:

يعد الدين نظاما اجتماعيا، سيقوم بتنظيم العلاقات في ما بين الأفراد، وعلاقتهم بالخالق جل جلاله.

يلاحظ أن الجهل بأصوات الدين والعقيدة، أصبح عاملا يساعد الشباب على التطرف، وهو من أسباب الإرهاب.

وخير مثال على ذلك، هو أن الدوافع العقائدية، كانت وراء ارتكاب العديد من الجرائم الإرهابية في حق المسلمين في البوسنة والهرسك وكوسوفو، إذ تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو سنة 1999م، لحماية المسلمين الألبان، كما ادعى قادة الحلف، لكن في الحقيقة، التدخل كان للقضاء على الشيوعية، ومعاقلها الأخيرة في أوروبا.³

كما أن التشدد والغلو في الدين، وسوء فهم النصوص الدينية، والفراغ الروحي والفكري، الذي ينتج عنه الإحباط في أوساط الشباب، بسبب غياب القيم العليا التي لا بد أن يؤمنوا بها، وهذا الفراغ يمكن أن تشغله الجماعات المتطرفة، وبعد ذلك يمكن أن يؤدي هذا إلى ممارسة نشاطات إرهابية.

4-الدوافع الإعلامية:

وذلك من خلال طرح القضية أمام الرأي العام العالمي، والتنظيمات العالمية، بحيث تعتبر الجماعات الإرهابية بأن هناك غضا للطرف من طرف الرأي العام العالمي لقضيتهم، وبالتالي يتم القيام بعمليات إرهابية، لجلب الانتباه لقضيتهم، والظلم الذي

1 لونيبي علي، مرجع سبق ذكره، ص، 67.

2 المكان نفسه.

3 لونيبي علي، المرجع نفسه، ص، 64.

يتعرضون له، في محاولة منهم لكسب تأييد جماعات وأفراد آخرين لنصرة قضيتهم، لأن عدم فسح المجال للحوار من طرف مؤسسات دولة ما يمكن اعتباره سببا مباشرا في تفاقم وصناعة الإرهاب.¹

مكافحة الإرهاب:

تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في مكافحة الإرهاب والتطرف، وذلك من خلال تنوير الرأي العام بأن الإرهاب، يهدف إلى تخويف وترويع المواطنين، وسفك الدماء، وتخریب البنية التحتية، وبالتالي تكوين رأي عام يكون ضد التطرف والتشدد والغلو. بالإضافة إلى عدم بث أي برامج إعلامية، يمكن أن تشجع على الغلو والتطرف والإرهاب، وضرورة توحيد العمل الإعلامي، خصوصا العربي لمكافحة الإرهاب، وضرورة تشجيع وسائل الإعلام لمحاصرة الإرهاب ومحاربتة.² وكخطوة لمكافحة الإرهاب، عملت الأمم المتحدة على منع ظهور الصراعات، والقيام بعمليات الوساطة والتفاوض والتوفيق والتسوية القضائية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وسيادة القانون، وحل النزاعات بالطرق السلمية، إذ ترى الأمم المتحدة أن حل هذه النزاعات بطرق ودية من شأنه المساهمة في محاربة الإرهاب على المستوى الدولي.³

1 محمد حوماك، "صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية"، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، السنة الثانية، ع03، ماي 2020، ص ص، 53-54.

2 تحسين محمد أنيس شرادقة، "دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف (دراسة ميدانية)، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي المنظم تحت عنوان: دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب تحت شعار: عالم بلا إرهاب، (الأردن: جامعة الزرقاء، يومي 30 / 31 / 03 / 2016م، ص، 07.

3 "...."، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب"، (نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا)، 2009)، ص، 240.

الموضوع: قضية السباق نحو التسلح

مفهوم السباق نحو التسلح:

يعني السرعة في الحصول على الأسلحة وتطويرها، كما يعرف السباق نحو التسلح بأنه: " أحد الإنذارات المبكرة لاحتمالات التصعيد ".¹

ويمكن القول، أن ظاهرة السباق نحو التسلح، لا تعتبر ظاهرة عسكرية فقط، بل أيضا ظاهرة سياسية واقتصادية وصناعية، وتدخل ضمن إطار التنافس بين الدول أو القوى المتنازعة، بالإضافة إلى زيادة القدرة على الإنتاج، وذلك للوصول إلى أحسن القدرات الدفاعية أو حتى الهجومية.¹

والملاحظ، هو أن جوهر وأساس السباق نحو التسلح هو نقص الثقة بين الدول، فبتصاعد السباق نحو التسلح، تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون، ويصبح من الصعوبة بمكان تحقيق الأمن، إذ يرى عدد من الباحثين أن السباق نحو التسلح، ينبئ باقتراب اشتعال فتيل الحرب.

والمتعارف عليه، أن قضية السباق نحو التسلح بمفهومها المعاصر، ظاهرة حديثة نسبيا، إذ لم تبرز إلا في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن مفهوم التسلح " كان موجودا كحاجة ملازمة للحياة البشرية، ومرتبطة بظاهرة الصراع على البقاء عموما ".²

أنواع أسلحة الدمار الشامل:

1-الأسلحة الجرثومية:

تعتبر حديثة العهد، لكن بالرغم من ذلك، فقد تم استعمالها في عصور قديمة، كعصر الرومان، عندما كانوا يقومون بتسميم الأزهار، وآبار المياه، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم استخدام بعض الأسلحة البيولوجية في فترة الحرب العالمية الأولى،

1 شريط رباب، السباق نحو التسلح (1945-1990): السلاح النووي أنموذجا، د عبد الوهاب شلالى مشرفا، (تبسة: مذكرة ماستر، قسم التاريخ والاثار، 2016/2015)، ص،40.
2 المكان نفسه.

فالأسلحة البيولوجية، تتكون من بكتيريا سامة، ومن أخطرها مثلاً: " الجمره الخبيثة "، وغيرها.

2-الأسلحة الكيميائية:

تستعمل لتدمير أو إيقاف نشاط مجموعة من الأفراد، بهدف تحقيق أهداف معينة، فميزة الأسلحة الكيميائية، أنها تؤثر على الكائنات الحية فقط.

3-الأسلحة النووية:

تعتبر أسلحة فتاكة، ولديها قدرة تدميرية كبيرة، يتم استخدامها في عمليات التفاعل الكيميائي، وتعتمد في قوتها المدمرة على عملية الانتشار النووي، وتعتبر الأسلحة النووية، أسلحة دمار شامل، وتخضع في عمليات تصنيعها واستخدامها لشروط وضوابط ومقاييس دولية، وتسعى كل الدول لامتلاكها.

وللإشارة فقط، تم تفجير أول قنبلة نووية في 16 جويلية 1945م، في منطقة " الماجوردو " التي تقع في ولاية " نيومكسيكو " الأمريكية، وكانت بمثابة ثورة في عالم التفجيرات.

وبعد ذلك قامت فرنسا بإجراء ثلاثة عشرة تجربة نووية في الصحراء الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1960 م إلى 1967م.¹

مؤتمر نزع السلاح:

هو عبارة عن جهاز تفاوضي تابع لهيئة الأمم المتحدة، يهدف إلى الحد أو نزع السلاح النووي، وقد قام هذا المؤتمر في مختلف دوراته التي عقدها بمناقشة المعاهدات الرئيسية لنزع الأسلحة والحد من التسلح، بما في ذلك " معاهدة حظر التجارب النووية ".

في شهر مارس 1995م، قام مؤتمر نزع السلاح بتشكيل لجنة خاصة للتفاوض بخصوص معاهدة متعددة الأطراف غير تمييزية، يمكن التحقق من تنفيذها، وذلك لمنع إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية، ويمكن لهذه المعاهدة أن تدعم الجهود الرامية لنزع السلاح النووي.

1 شريط رباب، مرجع سبق ذكره، ص،57.

الجهود الدولية لنزع التسليح:

اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وفي إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1961م على تأسيس لجنة خاصة لنزع السلاح، تتكون من ممثلي 18 دولة، تتكون من خمس دول غربية، وخمسة من دول المعسكر الشرقي سابقا، وثمانية دول غير منحازة، بدأت أشغالها في مدينة " جنيف " في 14 مارس 1962م، وبعد ذلك تم تغيير اسمها، وأطلق عليها " لجنة مؤتمر نزع السلاح "، وازداد عدد أعضائها إلى 26 عضوا، يمثلون ثمانية دول غربية، وثمانية دول من المعسكر الشرقي، وعشرة دول من عدم الانحياز، منها مصر، ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1969م.

أهم وأبرز المعاهدات الخاصة بنزع السلاح أو تخفيضه، ما يلي:

1-معاهدة حظر ووقف التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي، وتحت الماء، والتي تم التوقيع عليها في " موسكو " في شهر أوت 1963م، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وبريطانيا، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة في 10 أكتوبر 1963م، وأصبحت نافذة، وانضمت إليها مائة دولة أخرى، وامتنعت على التوقيع عليها كل من فرنسا والصين.

2-معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 جوان 1968م، وتم التوقيع عليها في 01 جويلية من نفس السنة، ووقعت عليها أزيد من ثمانون دولة.¹

وخلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988م، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتكوين ثلاثة مراكز إقليمية لتوفير دعم تقني، الهدف منها بناء الثقة بين الدول، وتحقيق الأمن، والحد من انتشار الأسلحة ونزعها، فقد تم إنشاء " المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في إفريقيا " في " لومي " في التوغو سنة 1986م، وتم كذلك إنشاء " المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا الجنوبي والبحر الكاريبي " في " ليما "

¹ شريط رباب، مرجع سبق ذكره، ص،58.

في البيرو في سنة 1987م، وكذلك تم إنشاء "المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في اسيا ومنطقة المحيط الهادئ في " كاتماندو " في نيبال سنة 1988م. بالرغم من كل هذه الجهود الدولية، إلا أنها تبقى غير كافية لإبعاد شبح الحرب النووية، وتعزيز الأمن الدولي.¹

خاتمة:

وبالتالي، ففضية السباق نحو التسلح كانت ولا تزال تهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا ما دفع بالمجتمع الدولي لبذل جهود حثيثة في محاولة منه للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي أدت إلى إبادة ملايين البشر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومختلف الحروب والنزاعات الدولية التي تشهدها مختلف أرجاء المعمورة، والتي تم استخدام فيها وتجربة بعض الأسلحة المحظورة دوليا كالسلاح الكيماوي والقنابل العنقودية في الحرب الامريكية على العراق في 2003م.

¹ شريط رباب، مرجع سبق ذكره، ص،59.

الموضوع: الأزمة الصحية العالمية فيروس كورونا نموذجاً

قبل الشروع في تحليل هذا الموضوع، لا بد من تحديد بعض المعطيات والمفاهيم:

1-فيروس كورونا:

هو عبارة عن فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تتسبب في مرض للحيوان والإنسان في ان واحد. وقد يسبب حالات عدوى للجهاز التنفسي للإنسان، وتتراوح بين نزلات البرد المعروفة والامراض الخطيرة كالسارس.¹

2-مرض كوفيد-19:

هو مرض معد يسببه فيروس كورونا الذي اكتشف مؤخراً ولم تكن أية دراية بهذا المرض المستجد إلا بعد أن تم اكتشافه في مدينة " ووهان " الصينية في ديسمبر 2019م.²

3-أعراضه:

من اكثر الأعراض شيوعاً لهذا الفيروس، هو الحمى والإرهاق والسعال والام في الحلق وأوجاع أو سيلان للأنف، او الرشح والاسهال، وقد يصاب عدد من الأشخاص دون أن تبدو عليهم اية اعراض وبدون الشعور بالمرض أصلاً، ويشفى من المرض تقريبا 80 بالمائة من المرضى دون الحاجة الى رعاية طبية أو علاج خاص (المناعة).

ويؤدي هذا المرض الى صعوبة التنفس، وتزداد الخطورة بالنسب للكبار السن والأشخاص المصابين بالأمراض مزمنة كالضغط الدموي وأمراض القلب والربو والسكري وغيرها.³

انتشار المرض:

تنتقل العدوى عن طريق اشخاص مصابين بالمرض عن طريق العطس او عن طريق الفم بالسعال، وعند ملامسة الاسطح والاشياء بسبب الأشخاص المصابين، حينها يصاب

1... فيروس كورونا المستجد Covid 19: دليل توعوي صحي شامل، (الأنروا): تم تجميع هذا الدليل من الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، النسخة الأولى (2020/03/05)، ص، 04.

2 المكان نفسه.

3 المكان نفسه.

الأشخاص الاخرون وذلك عند ملامسة الأشياء التي تحتوي على الفيروس ولامسة أعينهم او أنفهم أو فمهم أو حتى الاذن، كما ان تنفس القطيرات التي تخرج من الشخص المصاب بالمرض كسعاله او زفيره ولذا يتوجب الإبقاء على الشخص المصاب بمسافة متر واحد أو أكثر.¹

الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا:

أدى هذا المرض الخطير الى تعطيل النشاط الاقتصادي وحتى الحياة اليومية العامة في مختلف انحاء العالم، وأدى الحجر إلى توقيف جميع الأعمال التجارية تقريباً، وفرض قيود على السفر لاحتواء الوباء، وهذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاج وتراجع الاستثمارات والارباح، وهو ما أدى إلى ارتفاع ظاهرة البطالة نتيجة الغلق.²

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي لسنتي 2020 و2021م بخصوص افاق النمو ان العالم قد دخل بالفعل في مرحلة ركود اقتصادي، ومن الممكن أن تنكمش الاقتصادات الناشئة والنامية بحوالي 1 بالمائة وقد تؤدي الجائحة إلى الفقر المدقع في 2020م لقراءة 49 مليون شخص في العالم. والملايين من العمال في العالم معرضون للطرد من مناصبهم وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، فان أكثر من 25 مليون شخص هم عاطلون عن العمل بسبب إجراءات الوقاية من الفيروس أو الغلق والحجر. ومنذ سنة 2020م ازداد عدد العاطلين، ويصل إلى أكثر من 55 مليون شخص في دول العالم الإسلامي.³

وقد أدت الجائحة إلى توقف في تدفقات راس المال إلى الأسواق الناشئة، كما تضررت قطاعات مثل السياحة والنقل من جراء هذه الجائحة، فتوقيف الرحلات الجوية والبحرية جراء العزل والحجر الصحي والاعلاق وهو ما أدى إلى خسائر مالية كبيرة لأصحاب

1... مرجع سبق ذكره، ص،04.

2... الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الافاق والتحديات، (أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ماي 2020م)، ص،03.

3 المرجع نفسه، ص،08.

الفنادق والعمال في هذا القطاع والمطاعم وغيرها. وحتى شركات الطيران تضررت كثيرا، وتوقفت أنشطتها تقريبا وحتى حركة الشحن الجوي.¹

الآثار الصحية:

بعد زيادة حدة الإصابات بالوباء تعرضت أنظمة الرعاية الصحية لضغوطات هائلة في جميع انحاء العالم، وزيادة حالات التأهب وعدم كفاية أسرة العناية المركزة.²

التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومات والدول لمجابهة الجائحة:

الغلق والحجر واكتشاف اللقاحات التي تزيد من مناعة الانسان لمقاومة الفيروس في حالة الإصابة به. لكن بالرغم من كل ذلك فقد ظهرت أشكال أخرى للفيروس مثل: دلتا وأوميكرون وغيرهما...

1 ... مرجع سبق ذكره، ص،13.

2...المرجع نفسه، ص،25.

الموضوع: ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مقدمة:

تمثل قضية الهجرة غير الشرعية خطرا كبيرا، يهدد سلامة وأمن الدول المستقبلية لها، وخصوصا في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، وتعتبر العديد من الدول بمثابة مناطق عبور للمهاجرين، وذلك هربا من الأوضاع المزرية في أوطانهم، والملاحظ أن للهجرة غير الشرعية اثارا متعددة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، وهو ما يؤدي إلى انتشار الجريمة والتزوير والاحتيايل وانتشار الإرهاب والتطرف حتى داخل المهاجرين غير الشرعيين، وتفشي مختلف الآفات الاجتماعية كالتسول وتعاطي المخدرات وغيرها.

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

لا بد من تحديد مفهومها اللغوي:

فالهجرة لغة: لفظ مشتق من الكلمة الثلاثية (هجر) وتعني الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما، ويمكن تعريف الهجرة بأنها: عملية انتقال الأشخاص من مكان إلى آخر بهدف الاستقرار في مكان جديد.¹

أما اصطلاحا:

فهي عبارة عن الرحيل من دولة إلى أخرى، وهو ما يؤدي إلى خرق القوانين المعمول بها في البلد المقصود، بحيث يتم الوصول إلى البلد المعني دون الحصول على تأشيرة الدخول.²

1 محمد امحمد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017، عمر الحضرموتي مشرفا، (عمان: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2019)، ص،07.
2 المكان نفسه.

أما إجرائيا:

تعني الهجرة غير الشرعية، عملية الانتقال من بلد لآخر بطريقة غير قانونية دون الحصول على موافقة رسمية، ودون الاعتماد على الطرق الرسمية المعروف.¹

أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية:

تسعى أغلب دول العالم إلى القضاء على الهجرة غير الشرعية، والوقوف في وجهها خصوصا بعد ظهور عصابات الهجرة الذين يعملون على تسهيل عبور المهاجرين مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة، وهو ما يعرض حياة هؤلاء المسافرين للخطر، والملاحظ أن هذه الظاهرة بدأت منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي تبرز كثيرا.

فمن بين أهم أسبابها: الفقر المدقع، والحروب والنزاعات المسلحة، والأزمات السياسية، وغياب الحريات العامة، وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في العديد من دول العالم الثالث.²

ومن الناحية الاقتصادية، فغياب التنمية، وتدني الأجور والفقر والبطالة، كلها عوامل تدفع الشاب للهجرة والبحث عن عمل، وتحقيق الرفاهية وغيرها.

أما من الناحية السياسية: فالشعور بالاضطهاد والظلم وعدم الاستقرار، والخوف من المصير المجهول، وغياب الحقوق والحريات، كلها عوامل تدفع بالأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، وهو ما يؤدي إلى عدم استقرار الأفراد والمجتمعات.

بالإضافة إلى الحروب الأهلية والدولية التي تعتبر سببا رئيسيا لهذه الظاهرة، حيث يذهب المهاجرون إلى المناطق الأكثر أمنا، وبعد ذلك يطلبون ما يصطلح عليه بحق اللجوء السياسي، ويمكن اعتبار إفريقيا والشرق الأوسط من أكثر المناطق تصديرا للهجرة غير الشرعية بسبب وجود أزمات سياسية واقتصادية واضطرابات سياسية تعيشها هذه المناطق.³

1 محمد امحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص، 08

2 المرجع نفسه، ص، 26.

3 المرجع نفسه، ص، 27-28.

خاتمة:

يتضح مما تمت الإشارة إليه أن هذه القضايا الوطنية أو الدولية، قد لعبت دورا كبيرا وأثرت في رسم السياسات وصنع القرارات على المستويين الداخلي أو الخارجي كالأزمة الصحية العالمية (فيروس كورونا المستجد).

فقد أدى هذا المرض الخطير (كورونا) إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وحتى الحياة اليومية العامة في مختلف انحاء العالم، وأدى الحجر إلى توقيف جميع الأعمال التجارية تقريبا، وفرض قيود على السفر لاحتواء الوباء، وهذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاج وتراجع الاستثمارات والأرباح، وهو ما أدى إلى ارتفاع ظاهرة البطالة نتيجة الغلق.

وقضية الهجرة غير الشرعية التي لها اثار متعددة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، وهو ما يؤدي إلى انتشار الجريمة والتزوير والاحتيال وانتشار الإرهاب والتطرف حتى داخل المهاجرين غير الشرعيين، وتفشي مختلف الآفات الاجتماعية كالتسول وتعاطي المخدرات وغيرها.

وقضية السباق نحو التسليح التي كانت ولا تزال تهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا ما دفع بالمجتمع الدولي لبذل جهود حثيثة في محاولة منه للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي أدت إلى إبادة ملايين البشر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومختلف الحروب والنزاعات الدولية التي تشهدها مختلف أرجاء المعمورة، والتي تم استخدام فيها وتجربة بعض الأسلحة المحظورة دوليا كالسلاح الكيماوي والقنابل العنقودية في الحرب الامريكية على العراق في 2003م.

باقي القضايا الأخرى لها اثار كذلك تمت الإشارة إليها في هذه المطبوعة.

قائمة المراجع:

1-الكتب بالعربية:

- فرج محمد نصر لامة، تحولات الربيع العربي: مقارنة نظرية، ورقة بحثية، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2013).
- أسامة كنعان، " دور الأنترنت في الثورات العربية "، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، سلسلة دراسات سياسية، 2 سبتمبر 2019).
- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د ت ن).
- توفيق المدني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب: دراسة، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2003.
- توفيق المدني، وجه الرأسمالية الجديد: دراسة، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004.
- جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران "، في: الاحتلال الأمريكي للعراق: صورته ومصائره، ادم روبرتس وجورج فريدمان وآخرون (محررين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (43)، ط1، جوان 2005.
- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مارس 2005.
- خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، (...: مركز الإعلام الأمني د ت ن).
- روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: صيام الجهيم وميشيل خوري، بيروت: دار عطية للنشر، ط1، 1998).

- سمير سعيان وعبد الله بن حمد العطية وآخرون، " تداعيات هبوط أسعار النفط على البدان المصدرة"، (الدوحة: سلسلة ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أبريل 2008.
- صباح محمد الجبوري، " دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي: دول الخليج العربي أنموذجا"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع، 11، د ت ن.
- عزمي الشعبي، " الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية"، (فلسطين: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، تقرير في إطار مشروع إقليمي في المنطقة العربية، تحت إشراف منظمة الشفافية العالمية جوان 2014).
- عصام محفوظ، الإرهاب بين السلام والإسلام قبل وبعد 11 أيلول/سبتمبر، لبنان: دار الفارابي، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط. 1، 2003.
- علي حسين باكير، " خاص جدا... خريطة الشرق الأوسط الجديد"، في: الشرق الأوسط الجديد، د م ن: مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، د ت ن.
- محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007.
- محمد غسان الشبوط وتمارا كاظم الأسدي، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط، 1، 2018).
- محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، د م ن: الانتشار العربي، 2004.
- مروة كامل البستنجي، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).
- نبيل البابلي، الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، (تركيا: تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 09 يناير 2018).

- نعيمة الرياحي، الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة، (تونس: دار نقوش عربية، ط، 1، 2013).

- نعيمة الرياحي، الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة، (تونس: دار نقوش عربية، ط، 1، 2013).

- السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط، 1، 2008.

-سميح فرسون، " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة العرب "، في: أحمد بيضون (محررا)، العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، ط.2، مارس2004.

- العرباوي عزيز، مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة، بحث هام، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 23 يناير 2016).

-عالم يحي، " الربيع العربي ..من الثورة إلى الثورة المضادة: مسارات وافاق، (...: منتدى السياسات العربية، مارس 2020).

-....."، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب"، (نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا)، 2009).

-...فيروس كورونا المستجد Covid 19: دليل توعوي صحي شامل،(الأونروا: تم تجميع هذا الدليل من الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، النسخة الأولى (2020/03/05).

-...الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الافاق والتحديات، (أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ماي 2020م).

الكتب باللغات الأجنبية:

-Frédéric Guelton,**La Guerre Américaine du Golf: Guerre et Puissance à L'aube du xxi Siècle**,(Lyon : Presse Universitaire de Lyon,1996)

-Jess T.Ford,U.s.public Diplomacy:State Department and Broadcasting Board of Governors Expand Post-9 /11Efforts but Challenges Remain”,(USA:United states Government Accountability office,August23,2004)

-William B.Quandt,**Saudi Arabia in the 1980 s :Foreign Policy,Security and Oil**,(Washington :The Brookings Institution,1981)

3-الاطروحات والمذكرات:

- نزيه سعيد إسلام أبو عون، " تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي "، أ د عبد الستار قاسم، (فلسطين: أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2017).

- بكوش مليكة، " جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، العربي الشحط عبد القادر مشرفا، (وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، 2013/2012).

- بن بلخير الزهراء، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من 2000 إلى 2015"، سفيان مصطفى مشرفا، (أدرار: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد، 2016/2015).

- بن قدور إيمان، " الوجه الآخر للعولمة: الربيع العربي انموذجا "، عمر ديدوح مشرفا، (تلمسان: قسم اللغة العربية وادابها، تخصص: حضارة عربية وإسلامية، جامعة تلمسان، 2014/2013).

- بن نعوم عبد اللطيف، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر، عبد الرزاق بن حبيب مشرفا، (معسكر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي، 2015/ 2016).
- شريط رباب، السباق نحو التسليح (1945-1990): السلاح النووي أنموذجا، د عبد الوهاب شلالى مشرفا، (تبسة: مذكرة ماستر، قسم التاريخ والآثار، 2015/2016).
- عطا عبد الغني خميس الجزار، السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية 2011-2013، (فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2015).
- لونيبي علي، " اليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"، أ د كاشر عبد القادر مشرفا، (تيزي وزو: مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة مولود معمري، 2012/07/04 م).
- محمد امحمد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017، عمر الحضرموتي مشرفا، (عمان: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2019).
- تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم، " التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا: دراسة حالة تونس 2011-2017"، عمرون محمد مشرفا، (تيزي وزو: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة، 2017-2018).

التقارير والمؤتمرات والملتقيات بالعربية:

- تحسين محمد أنيس شرادقة، "دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف (دراسة ميدانية)، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي المنظم تحت عنوان: دور الشريعة والقانون والاعلام في مكافحة الإرهاب تحت شعار: عالم بلا إرهاب، (الأردن: جامعة الزرقاء، يومي 30 / 31 / 03 / 2016م.

-مادلين أولبرايت وفين ويبر، دعما للديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟، واشنطن: مجلس العلاقات الخارجية التابع للكونغرس الأمريكي، تقرير عمل مستقل، بالاشتراك مع محاورين عرب بالقاهرة، 26-28 جانفي 2005.

-.....، " هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها "، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، العدد، 28، 14 تموز 2004، ص ص، 08 - 09.

التقارير باللغات الأجنبية

- John.R.Bradley,"Iran's Ethnic Tinderbox », The Washington Quarterly, Winter 2006-2007

-.....,Foreign policy Aspects of the war against Terrorism,(London :House of Commons Foreign Affairs Committee, Fourth Report of session 2005-2006,June 2006)

3-المجلات بالعربية :

- أحمد بودراع، " فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم "، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العالم الثالث، ع، 11، أكتوبر 2017م.
- بلقيس محمد جواد، " سييسولوجيا ثورات الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية)، مجلة العلوم السياسية، ع، 44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د ت ن).
- نائر مطلق عياصرة، " العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011 "، (الأردن: الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 04، 2016).
- حوماك محمد، "صناعة الإرهاب في العلاقات الدولية "، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، السنة الثانية، ع03، ماي 2020.
- خالد العواملة، " الإصلاح والديمقراطية من منظور أمريكي "، أسبوعية السياسي العربي، العدد، 05، من 24 إلى 30 أبريل 2005.
- خلف رمضان محمد الجبوري، " ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة "، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 18، ع، 63، السنة 20، 2018/05/17.
- عبد الوهاب الأفندي، " خمس سنوات على الثورات العربية: الانتقال الصعب "، ملف، " كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر وغياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي "، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، ع، 18، يناير 178.
- عمر ياسين خضيرات، " مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14، ع، 01، 22 ماي 2016.
- مرتضى السيد، " المشترك بين السعوديين والأمريكيين: مواجهة العنف أولاً: رؤية أمريكية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية "، مجلة شؤون سعودية، العدد، 7، أوت 2003.

- موسى باهي وكمال رواينية، " التنوع الاقتصادي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، ع،05، ديسمبر 2016.
- وارث محمد، " الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع،08، جانفي 2013.
- أحمد عبد الرزاق شكاره، " الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد "، **المستقبل العربي**، ع، 170، أبريل 1993.
- أمين رزق، " وزير الخزانة الأمريكي يطالب بمراقبة أموال زكاة المسلمين"، **مجلة الأهرام العربي**، العدد، 340، 27 سبتمبر 2003.
- حسن أبو طالب،" النظام العربي: تحديات ما بعد احتلال العراق "، **كراسات استراتيجية**، ع، 122، السنة الثالثة عشرة، المجلد الثالث عشر، 2003.
- عبد العال الباقوري، " الإصلاح بين احتياجات الداخل وضغوط الخارج: النظام العربي في مواجهة رياح التغيير"، **الحدث العربي والدولي**، ع، 45، جوان – جويلية 2005.
- علي مصباح محمد الوحيشي، " دراسة نظرية في التحول الديمقراطي "، **مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول**، ع،02، أكتوبر 2015.
- ماجد بربريس ويوسف زدام واخرون، "الحكم الراشد والياتة لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية"، في: **مجلة سوسيولوجيا المدينة والتنمية المستدامة والبيئة**، ع،02، 2018.
- ميثاق خير الله جلود، " العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية: قاعدة " الظهران " الجوية: أنموذجا " (ملخص بحث)، **سلسلة دراسات إقليمية**، العدد، 04، 2009.

المجلات باللغات الأجنبية:

- Antoine Sfeir, « Les Etats-Unis et L'Arabie Séoudite :Le Pris de L' « amitié » », **Les Cahiers de L'Orient** ,N 73,premier trimestre 2004
- Francis Taylor, “ La Politique Des Etats-Unis en Matière de Lute contre Le Terrorisme “, Dans : Terrorisme : Evaluation de la menace contre- mesures et Politique, Les Objectifs de La Politique Etrangère des Etats-Unis, Vol 6, N 3, Novembre 2001
- , La Stratégie de Sécurité Nationale des Etats-Unis, **Les Objectifs de Politique Etrangère des Etas-Unis** , Vol 7 , N 3, décembre 2002